

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا

دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي

العدد رقم 2

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EAD/2005/1
4 January 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا

دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي

العدد رقم 2

الأمم المتحدة
نيويورك، 2005

E/ESCWA/EAD/2005/1
ISSN. 1814-1420
ISBN. 92-1-628041-7
05-0002

منشورات الأمم المتحدة
Sales No. A.05.II.L.5

المحتويات

الصفحة

هـ	ملاحظات توضيحية
ز	خلاصة
1	مقدمة

الفصل

3	أولاً - نظرة عامة إلى تطورات الاقتصاد الكلي
3	ألف - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا
6	باء - الاستثمار في بلدان الإسكوا
10	جيم - الإنفاق الحكومي في بلدان الإسكوا
13	دال - عائدات النفط في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا
14	هاء - الصادرات في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا
19	ثانياً - المنهجية التجريبية والنتائج
19	ألف - نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات الاجتماعية
21	باء - اختبارات جذور الوحدات
22	جيم - اختبارات التكامل المشترك
27	ثالثاً - المعدلات المثلثية للإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا
27	ألف - الخلفية والمؤلفات المرتبطة بها
32	باء - التحليل والنتائج استناداً إلى الاقتصاد القياسي
37	رابعاً - الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة

قائمة الجداول

24	1 - الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول بالنسبة إلى الاقتصادات الأقل تنوعاً 1980-2003
25	2 - التوقعات المنقحة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2004
26	3 - الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 1980-2003

- 34 الإنفاق العام المتوسط والأمثل (المتوقع) في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا
المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال البيانية

- 1- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا،
4 2004-1980
2- الاستثمار في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 2004-1980 8
3- الإنفاق الحكومي في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 2003-1980 11
4- عائدات الصادرات النفطية في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 2003-1980 13
5- الصادرات في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 2003-1980 16
6- تحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي 27
7- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة أعضاء
في الإسكوا، 2004-1980 30

المرفقات

- 1- مصادر البيانات 39
2- نتائج اختبارات جذور الوحدات 42

مرفق الجداول

- 1- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للبحرين 42
2- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للكويت 42
3- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة لعمان 43
4- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة لقطر 44
5- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للمملكة العربية السعودية 44
6- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة 45
7- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة لمصر 46
8- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للأردن 46
9- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للبنان 47
10- اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للجمهورية العربية السورية 48
المراجع 49

ملاحظات توضيحية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل الدراسة:

تعني النقطتان المتتابعتان (..) أن البيانات غير متاحة أو أنه لم يقد بها على انفصال.

وتعني الشرطة الطويلة (_) إلى أن المبلغ لا يستحق الذكر.

وتعني الشرطة القصيرة (-) إلى أن البند لا ينطبق.

وتفيد علامة الطرح (-) إلى وجود عجز أو تناقص، ما لم يبين خلاف ذلك.

وفي متن النص والجداول على السواء ينطبق ما يلي:

تعني الشرطة القصيرة (-) بين السنوات أو الأشهر (مثلاً: 1990-1991)، كامل الفترة المشمولة، بما في ذلك بداية ونهاية السنوات أو الأشهر.

ويعني الخط المائل (/) بين السنوات (1991/1990) سنة مالية.

ويقصد بالدولارات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يبين خلاف ذلك.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويشير مصطلح "البلد" المستخدم في نص التقرير، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق أيضاً.

وقد جرى تدقيق المراجع، كلما أمكن.

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية؛ والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

خلاصة

خلال العقدين الماضيين، ظهرت علامات تدهور شديد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المؤشرات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. فتفاقم حالة الاقتصاد العالمي، والتوترات الاقتصادية، والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني الجاري، وتبعات الحرب على العراق، تزيد من تربيّة بيئة النمو في المنطقة. ثم ان أسعار النفط ومداخيله لا تزال تتقلب، شأنها في ذلك شأن أسعار الفائدة والصرّف، والكثير من بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الأردن، الجمهورية العربية السورية، لبنان، مصر) وذات الاقتصادات الأقل تنوعاً (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية) تتحول من بلدان ليس عليها ديون خارجية، أو ليس عليها إلا القليل من هذه الديون، إلى بلدان تتحمل أعباء ديون خارجية ثقيلة الوطأة وتعاني من تراكم العجز في ميزانياتها. وهناك، في الوقت ذاته، بلدان كثيرة أعضاء في الإسكوا تتجه إلى زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ويطرح تنامي الاتجاه إلى العولمة تحديات عديدة في وجه المنطقة. وإذا لم تتخذ إجراءات فعّالة ومناسبة في توفيتها للتصدي لهذه الحالة، فمن المحتمل لتطورات الاقتصاد الكلي المشار إليها أن تعرض المنطقة لضغوط إضافية فتعرقل الجهود التي تبذل لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيزه. ومن شأن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وضعف التصدير، والتضخم الهائل للقطاعات العامة، وتدهور حالة سوق العمل، واشتداد البطالة، والهبوط العام في الاقتصاد الكلي العالمي، أن تساهم جميعها في تدهور الحالة الاقتصادية للمنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، ستحدد الدراسة الحالية مختلف عوامل الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وستبرز آفاق تعزيز النمو الاقتصادي في بلدان الإسكوا. وبعد استعراض موجز لأهم تطورات الاقتصاد الكلي في المنطقة، سيجري، ضمن الفرع العملي من هذه الدراسة، استخدام الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول (Panel vector autoregression) (بفار) للتحديد من العوامل الحاسمة الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستعرضة. ويستعان بنتائج تحليل الوضع في كل بلد على حدة للتكهن بالإنفاق العام الذي سيُتيح تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو الأمثل.

ويمكن تلخيص النتائج والتكهنات العملية والتوصيات التي ستستخرج منها بشأن السياسات، كما يلي:

(أ) فيما يتصل بالبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، توضح نتائج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول أن لتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتأخرة من فترة سابقة واحدة (one-period-lagged changes) أثراً هاماً في المعيار الراهن لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويصح الأمر نفسه على عائدات النفط المتأخرة ونسبة الإنفاق الحكومي^(*) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلى وجه التحديد، تؤدي زيادة مداخيل النفط بنسبة 1 في المائة إلى زيادة بنسبة 0.6 في المائة في معيار نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى هذا الناتج بمعدل 1 في المائة إلى زيادة نمو الناتج المذكور بنسبة 0.1، وكلا النتيجةين مهمة من الناحية الإحصائية عند مستوى 1 في المائة. أما مساهمة الاستثمارات في نمو الناتج المحلي الإجمالي فهي لا تستحق الذكر من الناحية الإحصائية؛

(*) يتكون الإنفاق الحكومي من المصروفات، وضمنها الإنفاق المحتسب (imputed expenditure) (معاملات غير نقدية تحلّل قيمها بالتوافق) الذي تجريه الحكومة على السلع الاستهلاكية والخدمات الفردية (التي تدفع تكاليفها من أجل أسرة واحدة، أو شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، ولقاء ربح ضئيل أو بلا ربح، لبقية المجتمع)، وخدمات الاستهلاك الجماعي (التي تتحمل تكاليفها من أجل المجتمع كله). وتمول مصروفات الحكومة خصوصاً عبر فرض الضرائب وغيرها من مصادر الدخل (انظر نظام الحسابات القومية 1993)، منشور اشتركت الأمم المتحدة في إصداره مع هيئات أخرى [رقم المبيع E.94.XVII.4، الفقرة 9-49].

(ب) وفيما يتصل بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يحدث نمو الناتج المحلي الإجمالي المتأخر من فترة سابقة (lagged GDP growth) أثراً هاماً في المعدل الراهن لنمو هذا الناتج. فنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المذكور تؤثر، فيما يبدو، تأثيراً هاماً، من الناحية الإحصائية، في معدل نمو الناتج، إذ إن زيادة الأول بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة الثاني بنسبة 0.05 في المائة. ونسبة الصادرات المتأخرة (lagged exports) إلى الناتج المحلي الإجمالي ليست ذات شأن ولا يبدو أنها تحدث أي أثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ تحقق نتائج مماثلة فيما يتصل بنسبة الاستثمارات إلى هذا الناتج - وتلك نتيجة غريبة وغير اعتيادية. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى انخفاض مستوى الاستثمار الموجه نحو استبدال رؤوس الأموال السهمية المستخدمة، وانخفاض نوعية الاستثمارات المنفذة، وسوء الإدارة، وكثرة ما يحصل من التسريب الموهن للأثر المضاعف - المسرع (الأمدة المتفوقة في المنطقة ترحل عنها)؛

(ج) ويكاد متوسط الإنفاق العام في منطقة الإسكوا يصل إلى ضعف المستوى الذي يرافق النمو الأمثل (optimal growth) للناتج المحلي الإجمالي. فمتوسط الإنفاق الحكومي بين البلدان المدروسة يبلغ 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتفيد التكهّنات التي أفضت إليها هذه الدراسة أنه يلزم إجراء تخفيض كبير يُنزل هذا الرقم إلى زهاء 17 في المائة؛

(د) وفيما يتصل بالاقتصاديين الأكثر تنوعاً في مصر والأردن، توضح النتائج العملية أن تخفيض الإنفاق العام جارٍ بنجاح. ويمكن أن يعزى ذلك إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي نفذت في كلا البلدين خلال أوائل تسعينات القرن العشرين وانطوت على بذل جهود مكثفة لتحقيق الخصخصة، رافقها إعفاء مصر من ديون ضخمة وارتفاع مستويات المساعدة التي تقدم إلى الأردن. ويرتبط بهذه التطورات وجود دلائل واضحة على أن كلا البلدين حققا أرباحاً وفيرة من تحسين الإنتاجية والكفاءة ومن تخفيض الإنفاق العام إلى مستويات تفضي إلى تحقيق النمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي؛

(هـ) وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان، تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ذلك بكثير. ففي لبنان تناهز هذه النسبة 55 في المائة، وتشكل خدمة الديون حصة كبيرة من الإجمالي؛ وتشير النتائج العملية إلى أن الإنفاق العام الأمثل يساوي 14 في المائة من الناتج المذكور. ولا بد لحكومة لبنان من أن تجهد في تخفيض عبء الدين الهائل الذي يقع على عاتق البلد، وفي توجيه الإنفاق العام نحو أنشطة أفيد وأعلى إنتاجية. ومثل هذا الإجراء لن ينجم عنه فقط مساعدة لبنان على احتواء عجز الميزانية المتكرر لديه ودينه العام الضخم المتراكم، بل إنه كذلك سيحسن وسيحفز نمو الاقتصاد المحلي؛

(و) والوضع في الجمهورية العربية السورية مماثل للوضع في لبنان، مع بعض الفوارق الهامة. فالقطاع العام في الأولى كان، على الدوام، مهيمناً على الاقتصاد ومستبعداً من اهتماماته الاستهلاكية والاستثمار المحليين. وتبعاً للمتوقع، ظلت الفعالية والإنتاجية متدنيتين نسبياً، فلحقت أضرار خطيرة بنمو الاقتصاد الوطني. وتوصى الجمهورية العربية السورية بأن تعيد النظر في الإنفاق الحكومي توجهاً لتحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يلزمها إجراء تغيير هيكلي يخفض في إطاره الإنفاق العام باعتباره جزءاً من هذا الناتج؛ وبوجه التحديد، ينبغي للحكومة أن توجد بيئة اقتصادية يؤدي فيها الاستثمار الخاص دوراً أكبر ويجري فيها تطوير ودعم مبادرات القطاع الخاص. وتشكل النفقات العسكرية الضخمة، هي أيضاً، سبيل استنزاف خطير للموارد العامة كان يمكن استخدامه بطريقة أفضل لتعزيز النمو والاستثمار؛

(ز) وفي عدد آخر من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً: الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، تتجاوز النفقات العامة المستويات التي تصاحب النمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي. ففي الكويت، يبلغ المعدلان المتوسط والأمثل للإنفاق الحكومي 37 و27 في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي. وتشارك الكويت مع لبنان في بعض من هذه الخصائص والمشاكل، لأن على الاثنين مواجهة الأثر الذي تحدثه الحرب في اقتصاديهما. ومنذ أوائل التسعينات والكويت تنفق فوق طاقتها في مجال الميزانية لإعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة في البلد. وفي المملكة العربية السعودية، يبلغ متوسط الإنفاق العام 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بمعدل أمثل هو 24 في المائة، بينما يبلغ المعدلان المتوسط والأمثل للإنفاق الحكومي في الإمارات العربية المتحدة 16 و13 في المائة، على التوالي. وفي البلدان الثلاثة جميعاً يؤدي قطاع النفط دوراً مهيماً في النمو الاقتصادي.

(ح) ولا بد للإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية من أن تمضي قدماً في تنويع اقتصاداتها فنتحول عن قطاع النفط وتصرف عنايتها إلى قطاعي الصناعة والخدمات. فتخفيض الحجم النسبي لقطاع النفط (الذي يقرّام الآن كل القطاعات الأخرى في اقتصاداتها)، سيخفف من حجم وهيمنة القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص. ولا تزال الاقتصادات الأكثر تنوعاً ضعيفة في وجه تقلبات أسعار النفط ومداخله؛ والعمالان الرئيسيان اللذان يؤثران في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هما إيرادات النفط والإنفاق الحكومي. ومن شأن تقليص الاعتماد على عائدات النفط أن يقلل تعرض هذه البلدان لتقلب أسعار النفط وعائداته، فيحميها من العواقب المدمرة لهبوط أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه في العالم. أما زيادة الاعتماد على المبادرة الخاصة فستقل، أيضاً، من الاختلالات الاقتصادية النسبية الناجمة عن القطاع العام، وستعزز النمو والإنتاجية. وتقف البحرين منفردة في هذا المجال، بقطاع عام يبدو أصغر مما يلزم لتحقيق النمو الاقتصادي الأمثل المطلوب. وهي تركز جهداً كبيراً لخصخصة بعض الهيئات العامة ولتنويع الاقتصاد بحيث يقل اعتماده على قطاع النفط؛

(ط) ولا بد أيضاً للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة من أن تستثمر في تطوير وتحسين مهارات الأيدي العاملة المحلية توجيهاً لتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. كما ان زيادة المساواة بين الجنسين يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تخفيض الاعتماد على العمال الأجانب؛

(ي) وأحوال سوق العمل في منطقة الإسكوا آخذة في التدهور، بينما معدلات البطالة آخذة في الارتفاع. وينبغي أن تركز سياسات العمل الوطنية على تعزيز مهارات الأيدي العاملة وانتاجيتها بحيث تتمكن البلدان الأعضاء من جني المنافع المحتملة لأي تحسن يتحقق في وضع سوق العمل. وينبغي أن تشكل الجهود التي تبذل لتطوير القوى العاملة وتحسين مستقبل سوق العمل جزءاً من سياسة أوسع نطاقاً تتوخى رفع معدلات الاستثمار ونوعيته؛

(ك) وكما قيل آنفاً، يؤدي ارتفاع إيرادات النفط في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة 1 في المائة إلى زيادة متوسطة قدرها 0.6 في المائة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح الحسابات أن الزيادة التي طرأت على عائدات النفط في أيلول/سبتمبر 2004 وبلغت 34 في المائة ترتبط بزيادة متوسطة تقابلها، وقدرها 2 في المائة، في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وبزيادة متوسطة قدرها 0.5 في المائة حصلت في الاقتصادات نفسها؛ ويعود النمو المحقق في المجموعة الثانية إلى المنافع الثانوية المتولدة من التحويلات التي يجريها العمال انطلافاً من دول الخليج؛

(ل) وتوضح التوقعات المجراة في النموذج أن معيّل النمو المتوسط للنواتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا سيبلغ 2.39 في المائة في عام 2004 إذا حسب على أساس أسعار النفط كما كانت في آذار/مارس من هذا العام (32 دولاراً للبرميل)، و3.59 في المائة على أساس هذه الأسعار كما كانت في أيلول/سبتمبر من العام نفسه (43 دولاراً للبرميل)؛ و4 في المائة على أساس هذه الأسعار كما كانت في كانون الأول/ديسمبر (50 دولاراً للبرميل).

مقدمة

منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين وأداء النمو في منطقة الإسكوا مخيب للأمل. ومن أهم العوامل المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في هذا الوضع قصور رأس المال البشري، وتدهور أحوال سوق العمل، وانخفاض مستويات الاستثمار، والارتفاع المفرط في حجم القطاع العام، وانعدام الحكم الملائم والأطر المؤسسية والقانونية والإدارية اللازمة، وقد صاحبت كل ذلك مستويات مختلفة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسيين في كل أنحاء المنطقة. وتقتزن هذه الظروف بهبوط شديد في الناتج العالمي مرتبط بتدهور البيئة الخارجية، فيحصل تشوش في الجهود التي تبذل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المنطقة. أما أهم العوامل الخارجية التي تؤثر في أداء النمو المحلي فمنها عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية كثيرة، والارتفاع الحاد لأسعار الفائدة في سوق التسليف الدولية، وازدياد أسعار الصرف الحقيقية التي تستوفي فعلاً، واشتداد العجز المالي. وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، تنصرف غالبية بلدان الإسكوا إلى إجراء توسيع كبير للقطاع العام، فتنجم عن ذلك زيادات هامة في الديون المتراكمة وعجز متكرر في الميزانيات، كما انها تفرض قيوداً تجارية وسياسات تضخمية لإدارة الطلب. وتكون النتيجة تكبد خسائر في القدرة التنافسية تسبب عجزاً في الحسابات الجارية.

ومن الضروري، إذ تبذل الجهود لعكس الاتجاه الذي يظهر في الأداء غير المرضي للنمو في المنطقة على مدى العقدين الماضيين، تحديد ما قد يوجد من عوامل يمكن أن تساهم في جعل تجربة النمو في بلدان الإسكوا أكثر إيجابية. ومن المفترض، عندما تبين التوقعات عوامل الاقتصاد الكلي التي يحتمل لها أن تعزز النمو في المنطقة، أن يكون بوسع متخذي القرارات صنع سياسات اقتصادية وهيكلية ملائمة تحفز النمو وتضمن لبلدانها القدرة على أن تواكب بفعالية بيئة الاقتصاد الكلي الخارجية السريعة التغير.

وستحدد هذه الدراسة، استناداً إلى المؤلفات التقليدية المتعلقة بالنمو، ما إذا كان يحتمل لتراكم رؤوس الأموال والاستثمار في منطقة الإسكوا أن يعززا النمو الاقتصادي. كما انها ستخرج بتوقعات توضح المستويات النسبية للإنفاق العام اللازم للنمو الأمثل. ومن مجموعات الوقائع الموجزة فيها أن حجم القطاع العام في كل من بلدان الإسكوا هو حجم ضخم، وأن هذا القطاع هو الذي يضطلع بالقسم الأكبر من الإنفاق الرأسمالي. والمؤلفات المتصلة بالنمو غنية بالدراسات التي تظهر المساهمة الإيجابية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. فالإنفاق العام يحلّل في هذه الدراسات استناداً إلى مساهمته في القطاع الإنتاجي من جهة العرض، وإلى مساهمته في جهة الطلب من جهتي النظر الكينزية وما بعد الكينزية. وفي أوائل تسعينات القرن الماضي، أبدي تأييد قوي لاعتماد نظام اقتصادي أكثر تحراً وللحجج التي تعارض تدخل الحكومة في الاقتصاد. وثمة دراسات عملية كثيرة تقف ضد هذا الموقف مظهرة أن الإنفاق العام، إذا كانت مستوياته ملائمة، يمكن أن يؤدي إلى النمو. وهناك أيضاً نماذج نمو محلية ودراسات نيوكلاسيكية (Barro, 1997؛ وBarro and Sala-I-Martin, 1999) تدل بوضوح على أن تدخل الحكومة في تطوير الهياكل الأساسية يترك أثراً إيجابياً في النمو من خلال تأثيره في مداخل الأسر ومؤسسات الأعمال. ويضاف إلى ذلك أن الإنفاق الحكومي يدعم ويعزز الاستثمار الخاص. وأهم ما يمكن أن يجعل الحكومة تتدخل هو عجز السوق (أي القطاع الخاص) عن حفز النمو بأساليب مثل الاستثمار والابتكار الفني والبحوث. وواضح أن غالبية بلدان الإسكوا لا يصح عليها هذا الأمر، لأن القطاع العام فيها يؤدي دوراً رئيسياً في الاقتصاد.

وتتضمن هذه الدراسة بحثاً كمياً يتناول مصادر النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا. ويستخدم في الفرع العملي منها نموذج الاقتصاد القياسي الذي يتبع أسلوب الانحدار الذاتي لمنتجات مجموعات الدول، ضمن سلسلة زمنية، بغية تحديد وتوقع مساهمات الاستثمار، والإنفاق العام، وعائدات النفط وصادراته، في نمو الناتج المحلي في بلدان الإسكوا؛ وتركز الدراسة خصوصاً على المتغيرين الأولين (الاستثمار العام والخاص ثم الإنفاق الحكومي). كما أنها تلخص السياسات الاقتصادية التي توصى البلدان الأعضاء باتباعها، مرتبطة بتوقعات النفقات العامة المثلى التي تصاحب المعدلات المثلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويعرض الفصل الأول نظرة عامة على الاتجاهات الحديثة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والصادرات، وأسعار النفط، وعائداته؛ وفي الفصل الثاني، يُستخدم نموذج الانحدار الذاتي لمنتجات مجموعات الدول لإبراز وتحديد مصادر النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا؛ أما في الفصل الثالث فتجرى توقعات لمستويات الإنفاق العام التي تصاحب النمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدان الأعضاء؛ وتقدم في الفصل الرابع بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

أولاً - نظرة عامة إلى تطورات الاقتصاد الكلي

ألف - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا

خلال السنوات الخمس الماضية، سُجلت في بلدان منطقة الإسكوا معدلات منخفضة، وأحياناً سلبية، لنمو الناتج المحلي الإجمالي. فتدهور بيئة الاقتصاد الكلي في العالم، الذي ظهر في انخفاض الطلب والإنتاج العالميين، كانت له نتائج فرعية طاولت بلدان الإسكوا وألحقت الضرر بنمو الناتج المحلي الإجمالي فيها (انظر الشكل البياني 1). وتواجه بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تحديات كثيرة. ففي مصر، لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي يتباطأ منذ عام 2000، رغم انتقال البلد إلى اعتماد نظام تعويم أسعار الصرف خلال عام 2001، في أعقاب عدة تخفيضات لقيمة الجنيه المصري مقابل دولار الولايات المتحدة. وقد زاد هذا الإجراء من القدرة التنافسية للصادرات المصرية، فحفز نمو التصدير وخفف من الضغوط الواقعة على الحساب الجاري. واعتبر مقرر السياسات في منطقة الإسكوا أن اعتماد النظام الجديد لأسعار الصرف هو خطوة في الاتجاه الصحيح تملئها العولمة المالية والنقدية المتواصلة وتستلزمها أزمة السوق الأخيرة التي نشبت ابتداء من أواسط تسعينات القرن الماضي. وخلال الأعوام القليلة الماضية، كانت الاقتصادات الناشئة تتجه إلى التنجّي عن النظم الوسيطة لأسعار الصرف (ومنها، مثلاً، النظام الذي اعتمده مصر قبل التحول إلى المرونة التامة) واعتماد نظم التعويم، وفي حالات قليلة جداً إلى اعتماد التثبيت التام. ويبرز، في تطوير النظام المصري لأسعار الصرف، الدور المتغير الذي يؤديه هذا البلد في تنفيذ سياسة نقدية وطنية مستقلة، كما يظهر فيه مدى اندماج البلد في النظام المالي العالمي. فقد ازدادت الآن سهولة نفاذ المستثمرين المصريين إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية - وفي هذا دلالة على أن مصر نالت استقلالاً ذاتياً أكبر في مجال السياسة النقدية. لكن الإصلاحات النقدية والمالية وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية لم تترجم بعد إلى زيادات ثابتة في النمو العام للناتج المحلي الإجمالي في البلد، ومرد ذلك خصوصاً إلى التدهور الذي تعاني منه البيئة العالمية. ثم إن الأرباح الأكيدة المحققة بفضل نمو التصدير لم تكن من القوة بحيث تكفي لموازنة الخسائر الحاصلة في سائر مكونات الناتج المذكور. وتكاد الظروف السائدة في الأردن لا تختلف عن هذه، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي راكد منذ منتصف تسعينات القرن العشرين.

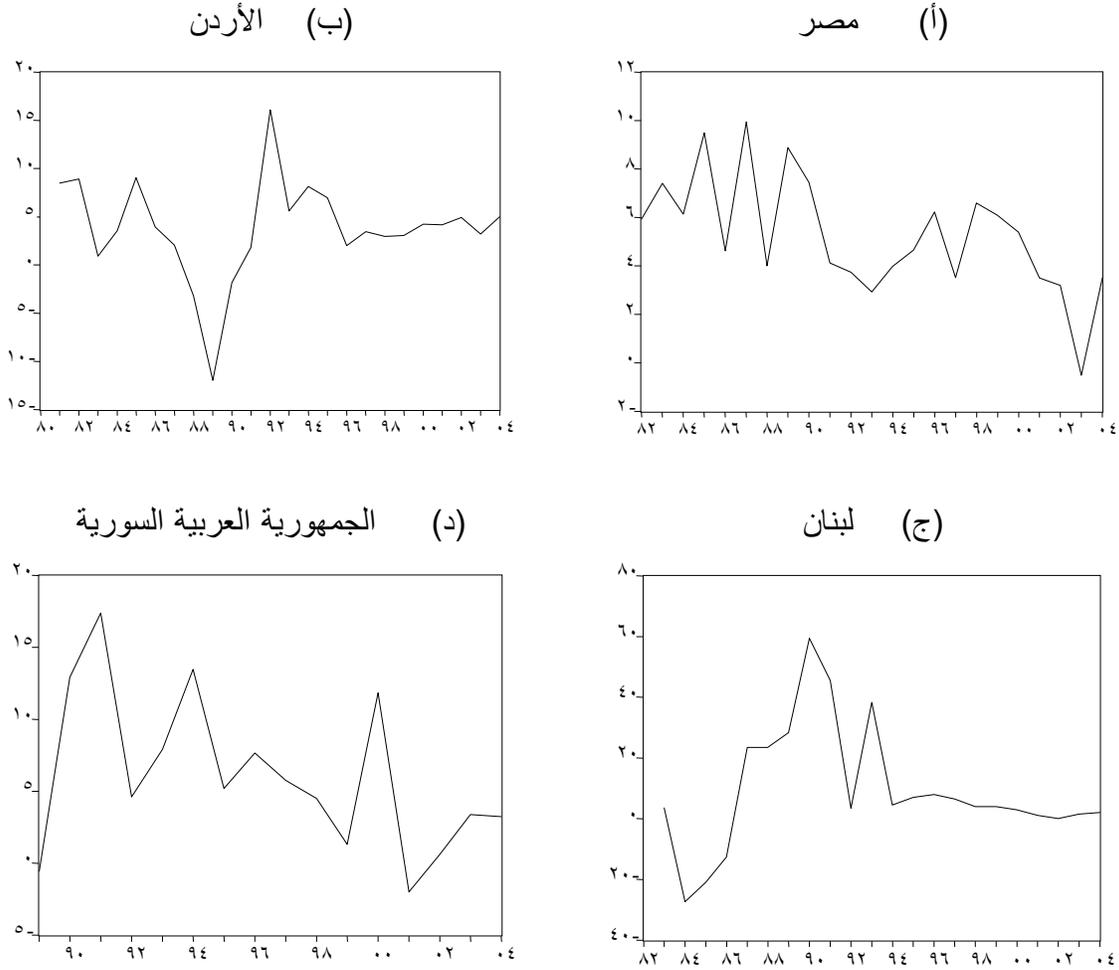
والوضع هو نفسه تقريباً في الجمهورية العربية السورية ولبنان، حيث مرت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات شديدة قبل عام 1996، وساد بعد ذلك اتجاه إلى الركود (انظر الجدول 1). وفي لبنان، يؤدي الجمع بين السياسة المالية التوسعية، من جهة، والنظام المتشدد لأسعار الصرف، من جهة ثانية، إلى ارتفاع نسبي في أسعار الفائدة الحقيقية. وقد تسبب ذلك في كبح الاستهلاك والاستثمار الخاصين، فأوقع ضغطاً باتجاه الانخفاض على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وحتى الآن لم يتعافَ لبنان من الآثار والنتائج السلبية المترتبة على دينه العام المتراكم الذي يسبب مزيداً من الإجهاد لاقتصاده بمجمله.

وخلال العقدين المنصرمين، تأثرت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً بالتقلب الشديد في أسعار النفط. ففي عامي 1990 و1991، كان النمو في الكويت يتقلب بسرعة هائلة أثناء أزمة الخليج والحرب التي تلتها؛ وخلال العقد الماضي، كانت المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً، إذ بقيت تحت الـ 10 في المائة. وفي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، كانت معدلات النمو متقلبة إنما متجهة إلى الهبوط إجمالاً (انظر الجدول 1). ويتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه في عامي 2004 و2005 بسبب الارتفاع الحاد في أسعار

النفط⁽¹⁾. ويستفاد من تقديرات الأرباح المحققة في سوق رؤوس الأموال في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن زيادة ملحوظة مقدارها 111 مليار دولار حصلت في رسملة أسواق الأسهم. ويتوقع أيضاً للزيادات الهامة التي طرأت مؤخراً على الاستثمارات أن تساهم مساهمة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 بفضل أثر الغنى الذي يترتب عليها.

**الشكل البياني 1 - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة أعضاء
في الإسكوا، 1980-2004
(نسبة مئوية)**

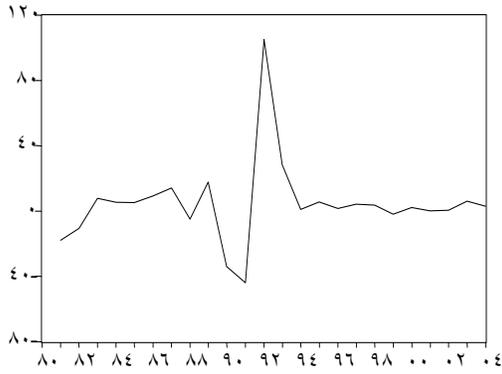
الاقتصادات الأكثر تنوعاً



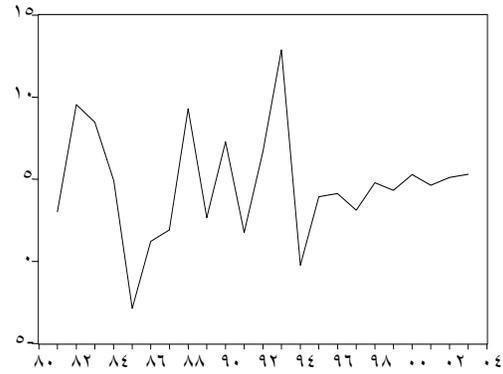
(1) ارتفعت أسعار النفط إلى 50 دولاراً للبرميل في تموز/يوليو 2004، ثم بلغت ذروتها إذ وصلت إلى 55 دولاراً للبرميل للنفط الخام الذي تستخرجه وست تكساس انترميديت.

الاقتصادات الأقل تنوعاً

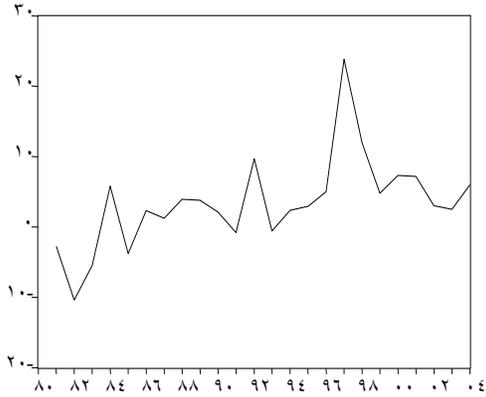
(ب) الكويت



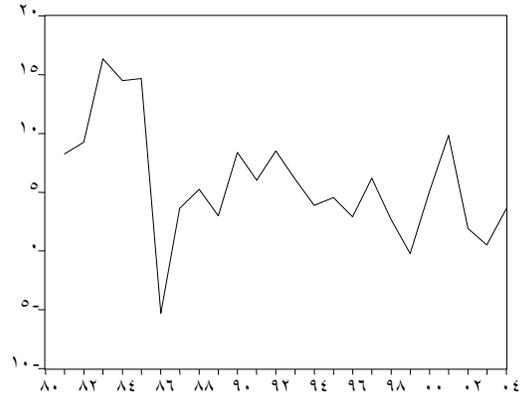
(أ) البحرين



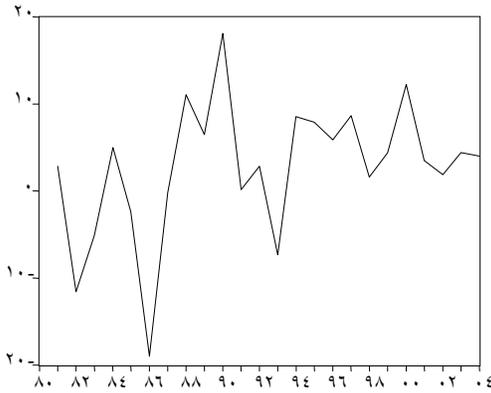
(د) قطر



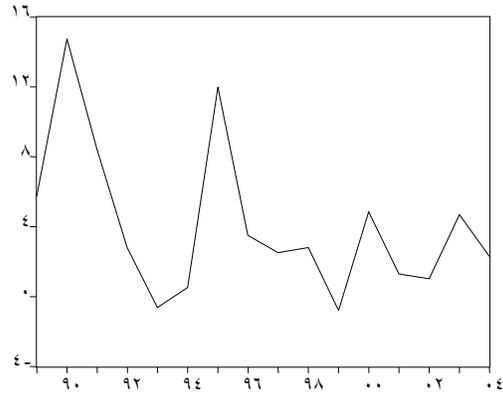
(ج) عُمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



المصدر: الإسكوا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرات 17-23.

ملاحظة: احتسبت القيمة بأسعار 1995 الثابتة؛ وتعرض القيم الخاصة بلبنان مع تحفظات قومية.

باء- الاستثمار في بلدان الإسكوا

لا يزال تدفق الاستثمار الخارجي المباشر إلى منطقة الإسكوا متدنياً قياساً به في سائر المناطق النامية. وربما كان من أهم أسباب تدنيه نقص الهياكل الأساسية، والتوتر السياسي، وحرب العراق، واستمرار النزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني. ثم ان الجهود التي تبذل على الصعيد البيئي من أجل التكامل الاقتصادي لم تقم بعد أي روابط هامة بين الخدمات وأسواق رؤوس الأموال المعنية. فبلدان الإسكوا، لافتقارها إلى القوة والاستقرار الإضافيين اللذين يحققهما ترابطها فيما بينها، لم تتمكن حتى الآن من اجتذاب ما يكفي من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافز المالية، ولا من جني منافع الاقتصاد المتكامل. وحتى خلال فترة 1993-1998، عندما كانت معدلات النمو مرتفعة جداً على المستوى العالمي، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة منخفضة؛ والآن، بعد أن تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشدة، يتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر ولسائر أشكال الاستثمار الأجنبي في المنطقة أن تواصل هبوطها. وتعاني منطقة الإسكوا أيضاً، منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، من انخفاض مستويات الاستثمار في الحوافز المالية. ففي عام 2002، كانت تدفقات الاستثمار لا تزال إسمية وغير مستقرة، ولا تتجاوز 1.63 مليار دولار - أي بنسبة لا تزيد على 0.25 في المائة من التدفقات العالمية. كما ان تدفق الاستثمار الخارجي إلى المنطقة هو أبداً من تدفقه إلى سائر البلدان والمناطق النامية؛ ومن أهم أسباب انخفاض مستوى الاستثمار إجمالاً: انعدام استقرار الاقتصاد الكلي، وانعدام الاستقرار السياسي.

وينتظر أن ينجم عن إزالة الحواجز والقيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق المالية لمنطقة الإسكوا تحسناً وتعزيراً للنمو والتنمية الاقتصادييين في البلدان الأعضاء. وتظهر المؤلفات المتعلقة بالشؤون المالية وجود رابط قوي بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. ولن تكون نتيجة الاستزادة من هذا التحرير في بلدان الإسكوا محصورة برفع كفاءة توزيع الموارد داخل المنطقة، حسبما يظهر من تجربة البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، بل إن هذه النتيجة ستشمل أيضاً تحسين الفرص المتاحة للمستثمرين لينوعوا حوافزهم المالية ويقللوا المخاطر التي تنطوي عليها استثماراتهم. ويرتقب أن تفضي مواصلة التحرير المالي إلى تعزيز الوساطة الخاصة بالموارد على الصعيد الإقليمي، من خلال إقامة تكامل متين بين الأسواق المالية وزيادة السهولة في نفاذ سكان المنطقة إلى هذه الأسواق توجيهاً لتمويل الاستثمار. وعلاوة على ذلك، سيتاح للمستثمرين في بلدان الإسكوا أن يستفيدوا من تشكيلة معدلات للعائدات تكلف مع المخاطر لزيادة كفاءة توزيع الموارد وتنويعها، بحيث تتحسن فعالية الأسواق المالية في المنطقة. ويتوقع لتنامي التحرير الاقتصادي بين أعضاء الإسكوا أن يجتذب إلى المنطقة استثمارات ضخمة تشمل استثمارات الحوافز المالية علاوة على الاستثمارات المباشرة.

ولتحرير الأسواق مزايا أكيدة، ولكن لا بد فيه من التزام الحذر. فالتحركات السريعة لرؤوس أموال الحوافز التي تستثمر لأجل قصير عندما تكون أسواق الأسهم مفتوحة للمستثمرين الأجانب وتحويلات رؤوس الأموال غير خاضعة للضبط يمكن أن تجعل الاقتصادات السوقية النامية الموجودة في المنطقة أضعف في مواجهة الآثار التي ترتبها العولمة على التحرير المالي. وقد كان لتحرير الأسواق المالية هذا في شرقي آسيا (وخصوصاً في تايلند وجمهورية كوريا خلال الفترة 1996/97) عواقب خطيرة، إذ إن رؤوس أموال الحوافز صُفيت بسرعة فحصل انهيار مالي هائل في القطاعين المصرفي والصناعي على حد سواء. وثمة بلدان، منها عُمان والمملكة العربية السعودية، لا يُسمح فيها للمستثمرين بالاستثمار بحرية؛ وهذا الأمر، مع أنه يساعد على تخفيف التقلب في أسواقها المالية، يقلل أيضاً من فعالية تعبئتها

للموارد المالية الخارجية. أي ان هناك ثمناً يجب دفعه لقاء اعتماد أي من السوقين الماليين: المفتوحة أو المقيدة؛ وعلى بلدان المنطقة، عندما تختار، أن تدرك أن العملية عملية أخذ وعطاء. ومؤخراً ظهرت مؤشرات مشجعة تفيد بأن هناك رؤوس أموال عربية أعيدت إلى البلدان التي أتت منها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. فمجموع استثمارات المملكة العربية السعودية في هذا البلد يقدر بـ 700 مليار دولار. وفي سياق "الحرب على الإرهاب" التي بدى بشنها مؤخراً، تقترح السلطات الحكومية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، أو تتخذ، تدابير مختلفة موجهة باتجاه الاستثمارات العربية. وتتسبب مخاوف المستثمرين بالشروع في إعادة مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال العربية من هذه البلدان المتقدمة النمو "التي لا يُطمأن إليها" إلى المنطقة، وفي الوقت نفسه تتحول بعض أسواق الأسهم إلى أمثلة جديرة بالثقة على أسواق رؤوس الأموال الناشئة حديثاً والحاملة في طياتها إمكانات نمو كبير. وقد بدأ التدفق الضخم للأموال إلى هذه الأسواق المالية الناشئة يسترعي انتباه واهتمام المستثمرين وصانعي السياسات في العالم، وخصوصاً في أعقاب الأزمات المالية التي وقعت في آسيا والأرجنتين. وبوجه الخصوص، أصبحت السوقان الماليتان في الأردن ومصر من الأسواق المالية الطليعية في منطقة الإسكوا، وراحت أهميتهما النسبية تتزايد. ويستفاد من تقرير البنك الدولي *World Development Indicators 2003* (مؤشرات التنمية في العالم) ان تدفقات رؤوس الأموال السهمية المشمولة بالحوافز والوافدة من الخارج ازدادت من صفر (قبل أزمة شرقي آسيا التي وقعت خلال سنة 1997/96) إلى 4 مليارات دولار. والأرقام هي نفسها تقريباً في الأردن. فحتى عام 1997 لم يكن هناك أي تدفق لرؤوس أموال الحوافز إلى هذا البلد؛ ولكن بين عامي 1997 و2000، قفز هذا الرقم إلى زهاء 327 مليون دولار.

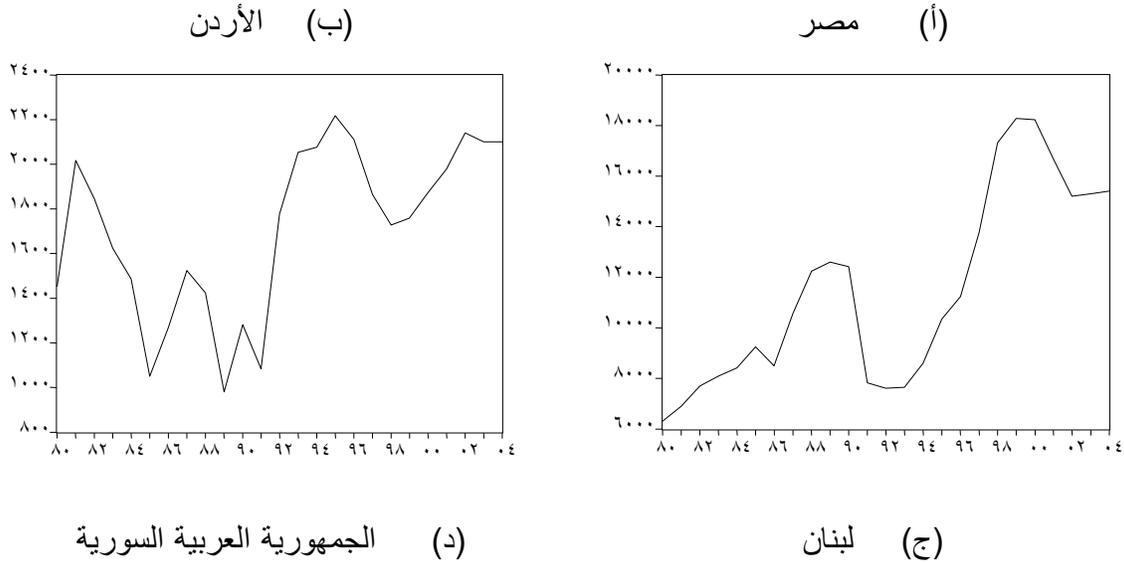
ويظهر الشكل البياني 2 اتجاهات الاستثمار في منطقة الإسكوا على مدى فترة تقارب الـ 25 عاماً. وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، شهدت مصر إجراء استثمارات ضخمة بين عامي 1992 و1998. ووصل مستوى الاستثمار لديها إلى 17.32 مليار دولار في عام 2000، ولكن يبدو أنه هبط إلى نحو 15 ملياراً بنهاية عام 2003. ويلاحظ وجود دينامية مماثلة في الأردن؛ فالاستثمارات بدأت تشهد ارتفاعاً هاماً في عام 1992، وبلغت 2,2 مليار دولار في نهاية عام 1997، ثم هبطت إلى 1.8 مليار دولار في عام 1998. أما في لبنان فازدادت الاستثمارات كثيراً منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وكان مرد ذلك، خصوصاً، إلى اعتماد سياسات مالية توسيعية غايتها إعادة بناء الهياكل الأساسية الوطنية. وبعد أن كانت الاستثمارات لا تتجاوز 0.5 مليار دولار في عام 1990، ارتفعت إلى نحو 5 مليارات بنهاية عام 1998. وقد اقترضت الحكومة اللبنانية بكثافة من السوق المحلية معتمدة على إصدار سندات خزينة لتمويل نفقاتها. وكان من هذه السندات أن امتصت كامل السيولة من الاقتصاد، فحصل ارتفاع كبير في معدلات الفائدة الحقيقية أدى إلى كبح الاستهلاك والاستثمار العامين. ويبدو أن اتجاه الهبوط الذي ساد في فترة السنوات الثلاث السابقة لعام 2002 جاء بعد اتجاه تصاعدي لم يدم طويلاً ويمكن أن يُعزى إلى الاستثمارات العربية (وخصوصاً في النشاط العقاري). وكانت مستويات الاستثمارات التي أجريت في الجمهورية العربية السورية شديدة التقلب قبل عام 1998، ولا تزال في ارتفاع منذ ذلك الحين.

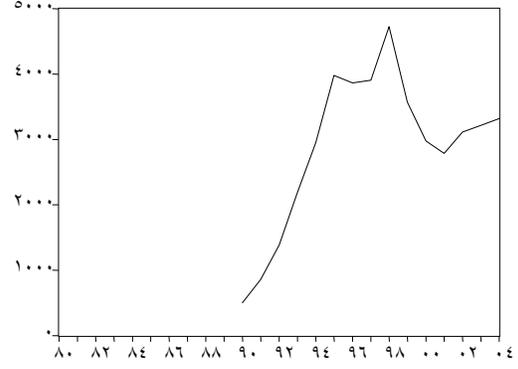
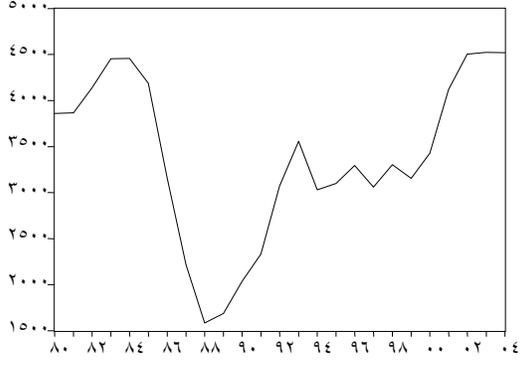
وفي اثنين من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، هما البحرين والكويت، طرأت تقلبات هائلة على مستويات الاستثمار خلال الأعوام الـ 25 الماضية، وتقف هذه المستويات الآن عند 1.3 مليار دولار في الأولى و3.2 مليارات في الثانية. وفي الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية، كانت اتجاهات الاستثمار متقلبة إجمالاً، ولكن سُجلت مستويات استثمار مرتفعة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. واستمر وتعزز التحسن الملحوظ الذي طرأ على اتجاهات الاستثمار في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والذي

سُجِّل أولاً في مطلع عام 2000، وذلك بفضل الاستجابات التي ذكرت آنفاً والتي أبدتها بعض الأسواق المتقدمة النمو رداً على أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة؛ فالآثار المتمثلة في استرداد الاستثمارات شجعت على إعادة رؤوس الأموال العربية إلى كل أنحاء المنطقة، وخصوصاً على إعادة الاستثمارات الأجنبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل المملكة العربية السعودية عاملاً حاسماً في هذا السياق. وينتظر لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي أن تجني فوائد جمة من سحب رؤوس الأموال السعودية (استثمارات البورصات والودائع المصرفية)، وخصوصاً من الولايات المتحدة، نتيجة لخشية المستثمرين المتزايدة من استهدافهم بالتدابير التي اتخذتها سلطات الولايات مؤخراً وقضت بتجميد الأصول التي تخصهم في إطار "الحرب على الإرهاب". ويتوقع استمرار الاتجاه التصاعدي بسبب تزايد مبالغ رؤوس الأموال المستثمرة التي تعاد إلى المنطقة ونتيجة للارتفاع الهام الذي طرأ منذ فترة قريبة على أسعار النفط وعائداته. والجدير بالذكر أن الزيادة التي حصلت مؤخراً في أسعار النفط، بحيث صارت تتراوح بين 50 و55 دولاراً للبرميل، وهبوط هذه الأسعار بعد ذلك إلى ما يقارب 45 دولاراً (لنفط "وست تكساس انترميديت" الخام) قد ألحقاً ضرراً كبيراً برسمة أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير من خلال زيادة تقلب أسعار الأسهم. ومعنى ذلك أنه إذا هبطت أسعار النفط، فالظفرة التي لوحظت في أسواق الأسهم في المنطقة قد تتراجع لأن رؤوس أموال الحوافظ يمكن أن تنقل إلى أمكنة أخرى.

الشكل البياني 2- الاستثمار في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 1980-2004
(بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

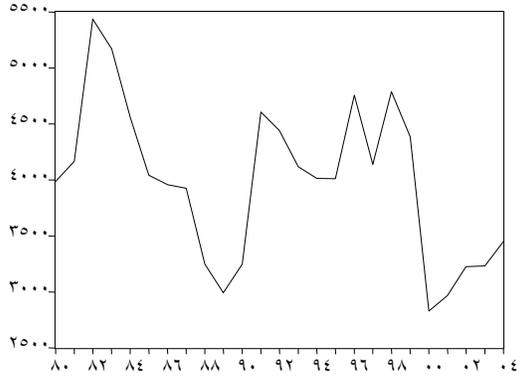
الاقتصادات الأكثر تنوعاً



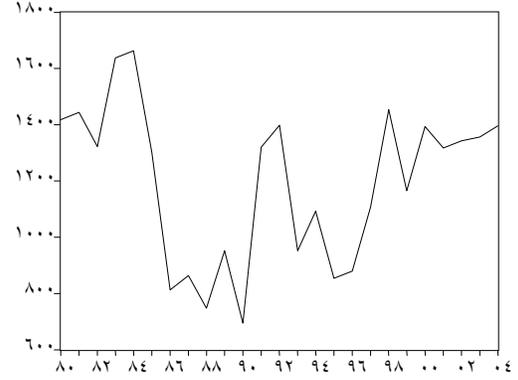


الاقتصادات الأقل تنوعاً

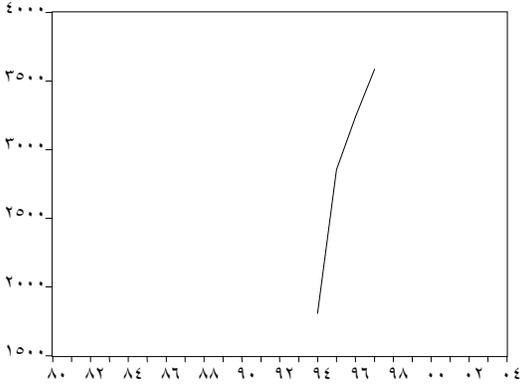
(ب) الكويت



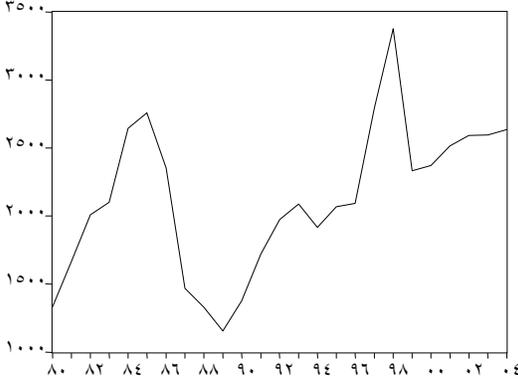
(أ) البحرين



(د) قطر

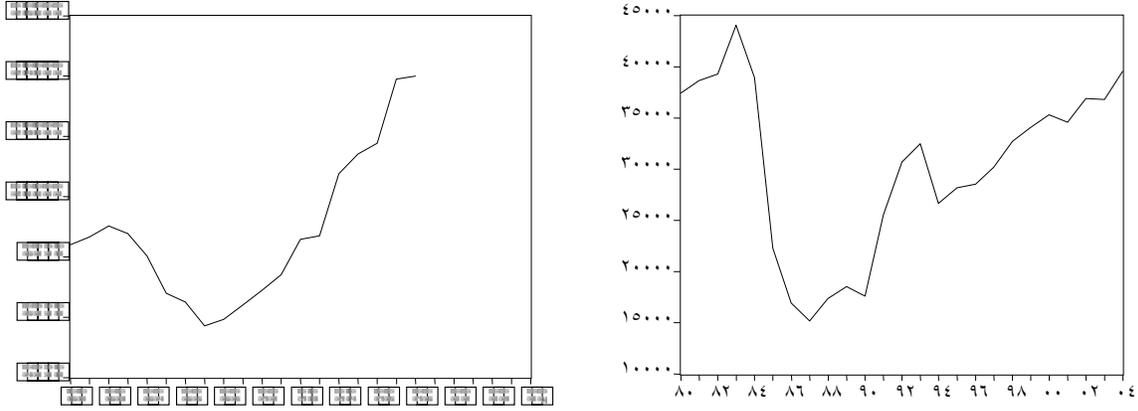


(ج) عُمان



(و) الإمارات العربية المتحدة

(٥) المملكة العربية السعودية



المصدر: World Bank, World Development Indicators 2003.

جيم - الإنفاق الحكومي في بلدان الإسكوا

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، يجهد اثنان من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، هما الأردن ومصر، في تخفيض حجم القطاع العام بواسطة تنفيذ برامج خصخصة واسعة النطاق غايتها تحسين القدرة والفعالية الإنتاجيتين لاقتصاديهما - وفي نهاية الأمر تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي. وساهم بيع الأصول الحكومية بكثافة للقطاع الخاص مساهمة كبيرة في تقليل الإنفاق العام في كلا البلدين. ويظهر الشكل البياني 3 أن هذا الإنفاق، الذي ارتفع إلى 12 مليار دولار تقريباً في أواخر ثمانينات القرن الماضي، هبط بنسبة تزيد على النصف فوصل إلى 5.5 مليارات دولار بين عامي 1990 و1992. وبعد عام 1992، ازداد هذا الإنفاق حتى كاد يقارب الذروة التي سجلها في أواخر الثمانينات، لكنه بدأ يهبط مجدداً في مطلع عام 2000. وبفضل التخفيض الإجمالي الكبير الذي أجري في إنفاق الحكومة المصرية، فتح السبيل أمام السلطة النقدية لتخفيف الضغط الداخلي على سعر الصرف الحقيقي المحلي ولتطبيق سياسة نقدية أكفأ تستهدف إزالة الاختلالات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي. ولوحظت دينامية مماثلة في الأردن: فقد هبط الإنفاق العام من نحو 1.6 مليار دولار عام 1988 إلى أقل من 1 مليار في عام 1991، أي بنسبة تناهز 40 في المائة؛ لكنه ارتفع باستمرار من بداية عام 1991 وصاعداً، فوصل إلى 2.1 مليار دولار بحلول نهاية عام 2003. وفي منطقة الإسكوا، ينفرد لبنان بخاصية الاعتماد على اقتصاد السوق المفتوحة وهيمنة مبادرة القطاع الخاص على مشاركة القطاع العام. ويفيد الشكل البياني 3 بأن الإنفاق الحكومي في هذا البلد ظل تحت مستوى الـ 2 مليار دولار بين أوائل ثمانينات القرن العشرين وأوائل تسعيناته. ولكن زيادة هامة طرأت على الإنفاق العام منذ عام 1993 - شاملة حصول ارتفاع حاد سجل في أواخر التسعينات - عندما مضت الحكومة قدماً في مخططها الجريء الرامي إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرتها الحرب في البلد. وقد ازداد الإنفاق بمعدل 24 ضعفاً خلال الفترة 1992-1998، مرتفعاً من 0.5 مليار دولار فقط إلى 12 ملياراً. ومع أن الموارد الإضافية قدمت مساهمة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1993 و1998، فقد كان للزيادة الضخمة التي شهدتها الإنفاق العام أثر مدمر على الاقتصاد بمجمله - واضطرت الحكومة اللبنانية، في إطار الجهود التي تبذلها للاقتراض من الأسواق المالية المحلية والدولية، إلى دعم أسعار الفائدة الحقيقية على سندات الخزينة لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والخارجيين. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية التي تسود منذ عام 1993 إلى إضعاف دينامية المبادرة الخاصة، فضاق مجال الاستثمار الخاص والنمو؛ ومنذ عام 1998 والاقتصاد يعاني من انخفاض نمو الناتج

المحلي الإجمالي، وفي بعض الأحيان من نموه السلبي. والحال هي نفسها تقريباً في الجمهورية العربية السورية؛ لكن توسع القطاع العام هنا يمتد على فترة طويلة (بدأت في مطلع ثمانينات القرن العشرين).

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا، يتصف القطاع العام دائماً بضخامة حجمه. وتعود هذه الضخامة إلى عدة عوامل يتصل أهمها بشدة اعتماد الاقتصادات المذكورة على العائدات التي تجنيها الدولة من النفط. فأرباح النفط توجه إلى مختلف قطاعات الاقتصاد، وهناك تستخدم لتحسين البنى الأساسية، والاستثمارات المنتجة، ومرتببات القطاع العام، وتقديم منافع مختلفة، والوفاء بسائر الالتزامات الواقعة على الدولة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتشكل بنية النظام بطريقة تتطلب من الحكومة أن تضطلع بالمسؤولية عن غالبية قطاعات الاقتصاد ذات الأهمية الحاسمة، فلا يترك مجال يذكر لمبادرة القطاع الخاص أو مشاركته. ولم تخصص هذه البلدان بعد أي هيئات عامة لزيادة الفعالية والإنتاجية ولحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويضاف إلى ذلك أن الحكومات المختلفة تسعى، كلما حصل انخفاض ملحوظ في أسعار النفط، إلى التخفيف من آثار تقلص العائدات النفطية بواسطة الإبقاء على النفقات الجارية عند مستويات مرتفعة.

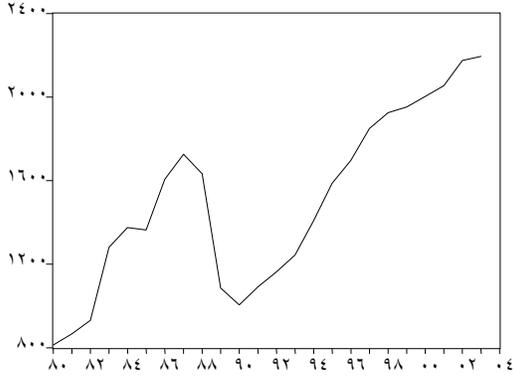
وفي هذه الظروف، يتبع الإنفاق الحكومي، إجمالاً، اتجاهاً تصاعدياً في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وُعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، ويشد تقلب الاتجاهات اشتداداً واضحاً في قطر والمملكة العربية السعودية (انظر الشكل البياني 3). فخلال أكثر بقليل من عقدين، ازداد الإنفاق الحكومي في البحرين إلى أربعة أمثاله: من 0.4 مليار دولار في عام 1980 إلى قرابة 1.6 مليار في عام 2003. وتلاحظ ديناميات مماثلة في عُمان وقطر، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي إلى أكثر من ثلاثة أضعافه في الأولى وإلى أكثر من ضعفه في الثانية (من 1.5 مليار إلى 5 مليارات دولار في عُمان ومن 1.5 مليار إلى نحو 3.5 مليارات في قطر) خلال الفترة نفسها. وارتفع الإنفاق في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة تقارب النسبة المسجلة في سائر بلدان الخليج، إلا أن زيادته كانت أكبر بكثير من حيث القيمة النقدية؛ فقد ازداد إلى أربعة أمثاله في الإمارات العربية المتحدة: من 3 مليارات دولار في عام 1980 إلى 12 ملياراً في عام 2003، وتضاعف في المملكة العربية السعودية: من 25 مليار دولار إلى 50 ملياراً.

الشكل البياني 3 - الإنفاق الحكومي في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 1980-2003 (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

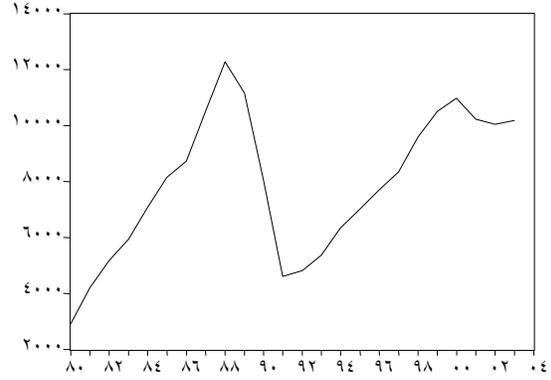
الاقتصادات الأكثر تنوعاً

(ب) الأردن

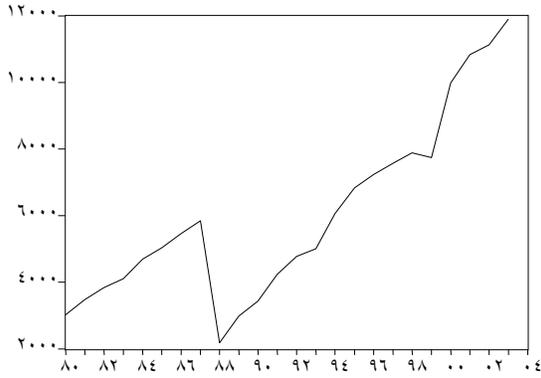
(أ) مصر



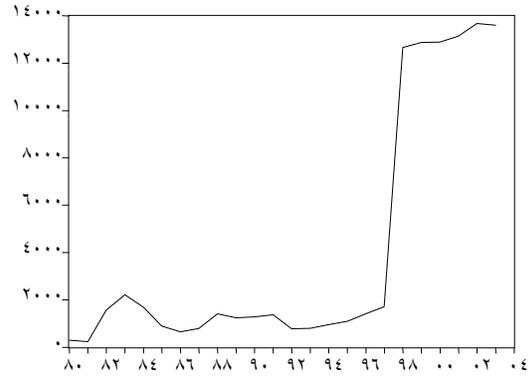
(د) الجمهورية العربية السورية



(ج) لبنان

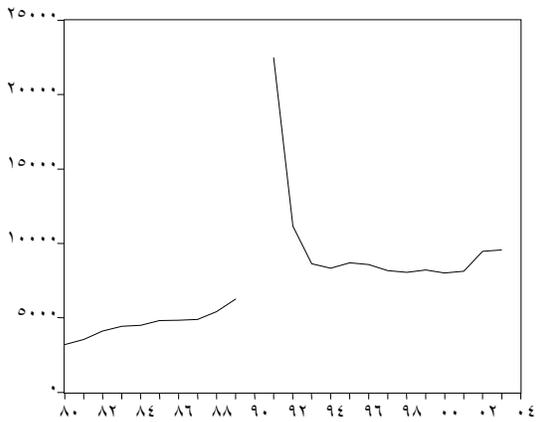


(ب) الكويت

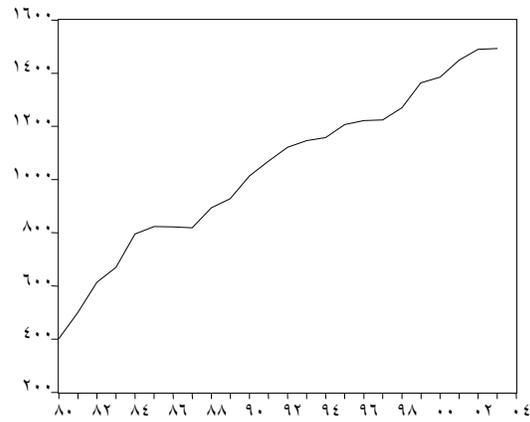


(أ) البحرين

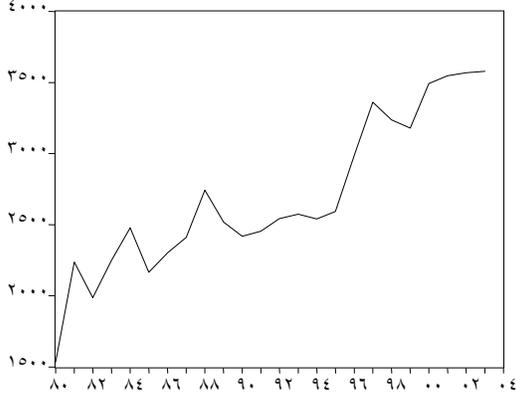
الاقتصادات الأقل تنوعاً



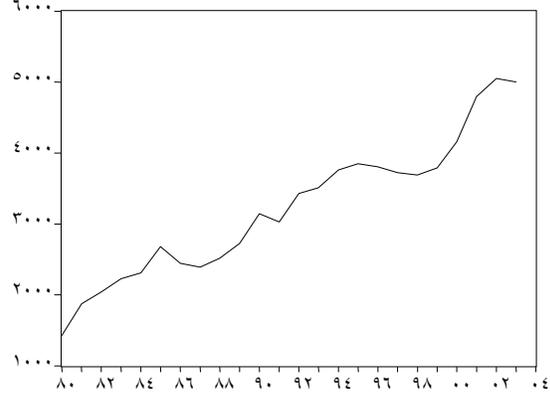
(د) قطر



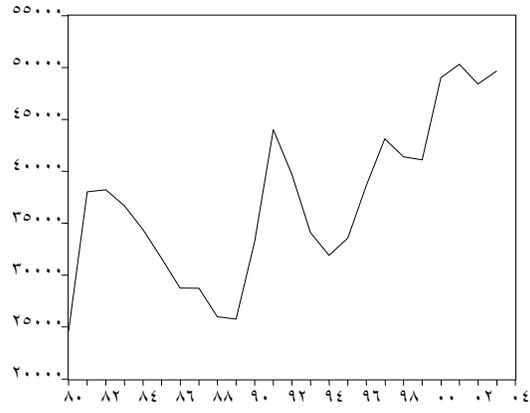
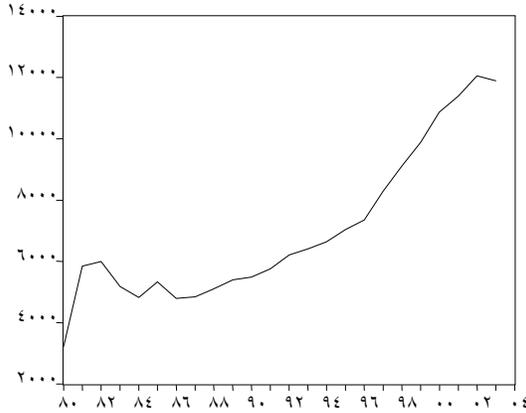
(ج) عُمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



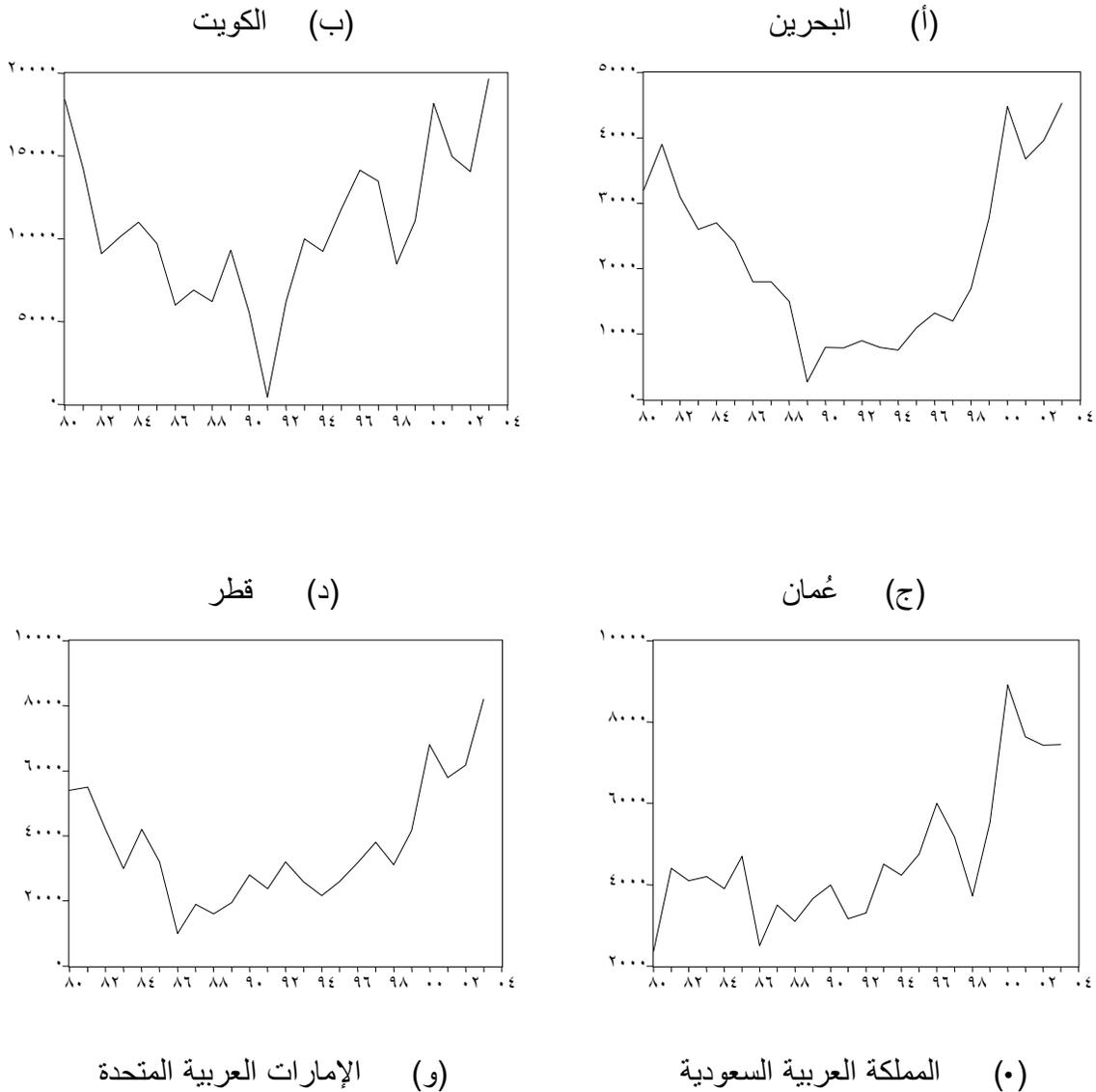
المصدر: الإسكوا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرات 17-23.
دال- عائدات النفط في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا

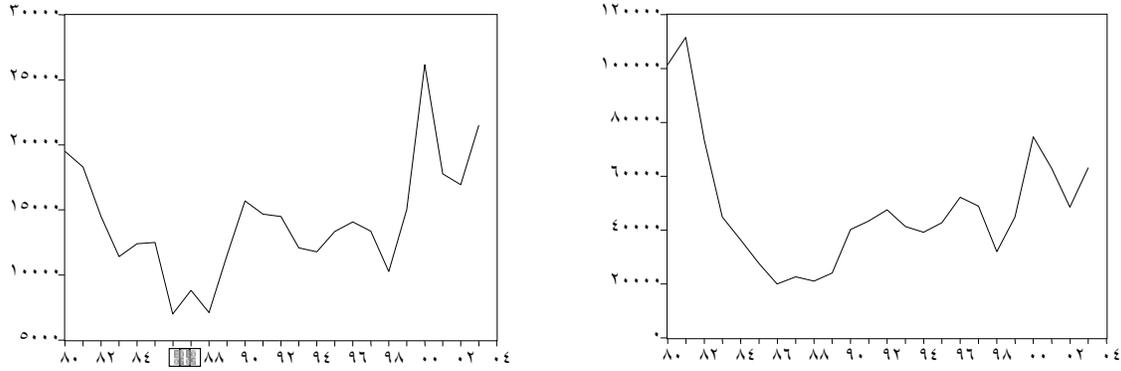
بالنظر إلى أن البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا هي، بوجه الخصوص، بلدان منتجة للنفط، تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية تأثيراً مباشراً على إيراداتها ونفقاتها. فالتغيرات التي تطرأ على مكاسب النفط، وما يتصل بها من تحولات في الإنفاق الحكومي، تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والحساب الجاري (المرتبط بالواردات والصادرات)، والتحويلات المالية التي يجريها العمال الأجانب إلى البلدان الأعضاء المجاورة غير المنتجة للنفط. وفي أعقاب فترة من النمو السريع الذي عم العالم كله، ولا سيما جمهورية الصين الشعبية، أخذ نمو الاقتصاد العالمي يتباطأ خلال الفترة 2001-2002، ورافق هذا التباطؤ هبوط في الطلب على النفط. وقد تجلّى ذلك في انخفاض عائدات النفط في منطقة الإسكوا؛ لكن الاتجاه السائد منذ عام 2003 هو اتجاه تصاعدي يشير إلى ارتفاع إيرادات النفط التي يجنيها منتجو النفط في المنطقة.

ونتيجة لتعذر إجراء توقعات بشأن أسعار النفط، تتقلب إيرادات النفط أشد التقلب. وبين عامي 1984 و1995، سارت عائدات البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في منطقة الإسكوا في اتجاه كان، في الإجمال، تنازلياً. وجاءت العائدات الدنيا التي سجلتها دول الخليج خلال هذه الفترة كما يلي: 270 مليون دولار

للبحرين في عام 1989؛ ولا شيء تقريباً للكويت أثناء حرب الخليج؛ و2.5 مليار دولار لعمان، و1 مليار دولار لقطر، و20 مليار دولار للمملكة العربية السعودية، و7 مليارات دولار للإمارات العربية المتحدة في عام 1986. ومؤخراً ازدادت العائدات ازدياداً كبيراً بفضل ارتفاع أسعار النفط. فقد وصلت أسعار "وست تكساس انترميديت" للنفط الخام إلى ذروة هي 55 دولاراً للبرميل، وقاربت سلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 45 دولاراً؛ لكن هذه المستويات هبطت منذذ بعض الشيء لأن أسعار النفط أخذت تتقلب باتجاه النزول حوالي نهاية عام 2004.

**الشكل البياني 4 - عائدات الصادرات النفطية في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 1980-2003
(بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)**





المصادر: بالنسبة إلى الفترة 1980-1998: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، أعداد مختلفة؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة؛ International Monetary Fund (صندوق النقد الدولي) *International Financial Statistics Yearbook, 1998*؛ وبالنسبة إلى الفترة 1998-2002، مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003).

هاء- الصادرات في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا

تثبت المؤلفات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري. فالحساب الجاري يساوي من حيث تعريف الدخل، الفرق بين الادخارات والاستثمار، وعندما تخفض الحكومة الادخار لتغطية نفقاتها، يقع الحساب الجاري في عجز. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، تتطابق زيادة العجز المالي، إجمالاً، مع ارتفاع مقابل في السيولة يعزز الطلب الإسمي الخاص ويقوي الأثر السلبي للحساب الجاري. وبين البلدان الأعضاء غير المصدرة للنفط، تجنح أسواق المال إلى أن تكون منقوصة النمو أو غير موجودة. وينتج من ذلك عجز الحكومات المعنية عن جمع الأموال من مصادر غير مصرفية تنتمي إلى القطاع الخاص، فتضطر، لسد عجزها، إلى الاعتماد على المصارف المحلية أو على مصادر التمويل الخارجية. وبهذه الأساليب التمويلية يؤدي العجز المالي، مباشرة، إلى زيادات في القاعدة النقدية، فتحصل ضغوط تضخمية، ويتجلى ذلك في ارتفاع أسعار الصادرات المحلية وفي عجز الحساب الجاري.

ولضغوط الطلب المحلي تأثير هام في أوضاع الحساب الجاري لدى بلدان الإسكوا غير المنتجة للنفط، إذ إن الطلب المحلي الفائض يؤدي، في العادة، إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية وتردي حالة الحساب الجاري لأن تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية تضعف. وفي حين أن أسباب الطلب المفرط قد تتعدد، تحدث السياسات المالية والنقدية التوسعية، إجمالاً، عجزاً في ميزانيات غالبية الاقتصادات النامية. ومن العوامل الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا العجز المالي وتمارس تأثيرها فيما يتعلق باشتداد التضخم المحلي: ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية التي تستوفى فعلاً. وتدل البراهين التجريبية المستمدة من بعض الاقتصادات النامية إلى أن ارتفاع هذه الأسعار واشتداد عجز الميزانيات يؤديان إلى تفاقم أحوال الحسابات الجارية في هذه السياقات.

ويوضح الشكل البياني 5 أن صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تتزايد منذ عام 2000 تقريباً. فمصر، التي مرت بفترة كساد طويلة خلال ثمانينات ومطلع تسعينات القرن الماضي، تشهد ارتفاعاً كبيراً في أرقام صادراتها منذ منتصف التسعينات. ويبدو أن تخفيضات قيمة الجنيه المصري، التي جرت مؤخراً، وتعويم سعر الصرف، الذي جرى في عام 2002، ساهمت مساهمة قوية في زيادة الصادرات

المصرية، التي ازدادت قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وقد تضاعفت هذه الصادرات بين عامي 1998 و2003، مرتفعة من قرابة 3.5 مليارات دولار إلى قرابة 7 مليارات (انظر الشكل البياني 5). وإذا لم تقابل هذه الزيادة الضخمة في الصادرات زيادة مماثلة في الواردات، فستكون الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابية؛ وصحة هذا الأمر أو عدم صحته مسألة تجريبية سيُرد عليها لاحقاً في هذه الدراسة.

وتظهر في الأردن دينامية تصدير مماثلة. فبالرغم من فترات الركود النسبي التي شهدها البلد خلال الجزء الأكبر من الثمانينات والتسعينات، لا تزال الصادرات الأردنية في تزايد منذ التسعينات. وقد كان هذا البلد، إلى جانب استمراره في اتباع نظام لأسعار الصرف يربط عملته بدولار الولايات المتحدة، واحداً من أنشط أعضاء الإسكوا في تحرير الاقتصاد وفتح أمام بقية بلدان العالم. وهو، إضافة إلى ذلك، أحد الأعضاء المؤسسين لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن أوائل الموقعين على الاتفاق المرافق لإنشائها. كما أنه وقع، في عام 1997، على اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وفي فترة أقرب عهداً، صادقت حكومته على اتفاق ثنائي مماثل مع الولايات المتحدة - هو الأول من نوعه في منطقة الإسكوا. ويبدو أن هذه الاتفاقات تساهم جميعها في نمو التصدير، وخصوصاً منذ عام 1999. ويوضح الشكل البياني 5 أن صادرات الأردن ازدادت إلى ثلاثة أضعافها بين عامي 1998 و2003، إذ ارتفعت من نحو 1 مليار دولار إلى نحو 3 مليارات. ويكرّر هنا أن مسألة ما إذا كانت الزيادة الهامة في الصادرات قد ساهمت مساهمة إيجابية، أو لم تساهم، في نمو الناتج المحلي الإجمالي هي مسألة تجريبية سيُرد عليها لاحقاً.

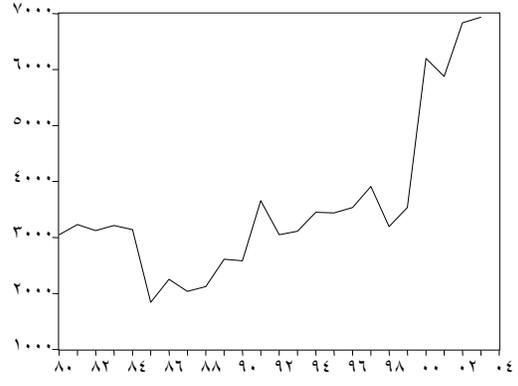
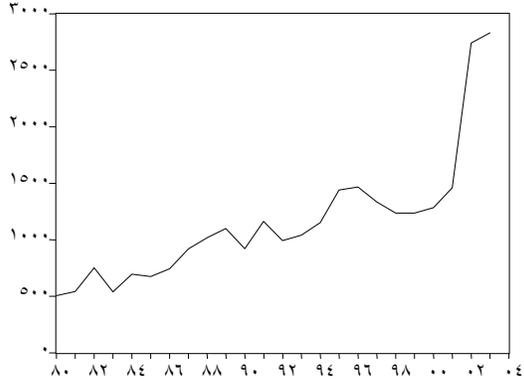
ويختلف الوضع كثيراً في الجمهورية العربية السورية ولبنان. فالشكل البياني 5 يوضح أن لبنان هو الأقل تصديراً بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، لأن صادراته كانت تقارب 0.5 مليار دولار بين مطلع ثمانينات القرن العشرين وأواخر تسعيناته، ثم ارتفعت إلى 0.8 مليار بنهاية عام 2003. وقد اعتمد لبنان نظام سعر ثابت للصرف في عام 1993، بعد عدة تخفيضات في سعر صرف عملته أجراها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وهو، منذ فترة طويلة، مستورد صاف للسلع والخدمات، ويقدر متوسط التجارة التي ترد إليه بما بين 5 و6 مليارات دولار في السنة. ويتجلى هذا الأمر في عجز الحسابات الجارية الذي يتكرر منذ أوائل الثمانينات. وفي هذه الظروف، يرجح ألا تكون الصادرات قد ساهمت، بأي شكل من الأشكال، في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لكن لبنان صادق مؤخراً على اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وهو يلتزم دائماً سياسات تجارية متحررة. أما الوضع في الجمهورية العربية السورية فيبدو أفضل من ذلك، لأن الصادرات في ازدياد منذ عام 1998، وقد بلغت 6 مليارات دولار بحلول عام 2003 (انظر الشكل البياني 5). وتنشط الحكومة السورية الآن في التفاوض على اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، لكنها لا تنفك تتبع سياسات منغلقة بشأن الحسابات الجارية. وتبذل في الوقت الحاضر جهود غايتها تحرير الاقتصاد بالتدرج وترك قوى العرض والطلب تؤدي دوراً أكبر في تحديد أسعار السوق وكمياتها.

الشكل البياني 5 - الصادرات في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، 1980-2003 (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

الاقتصادات الأكثر تنوعاً

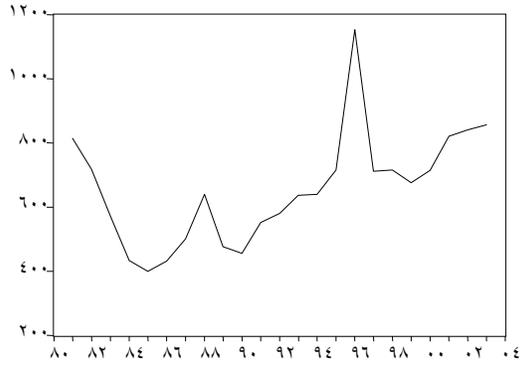
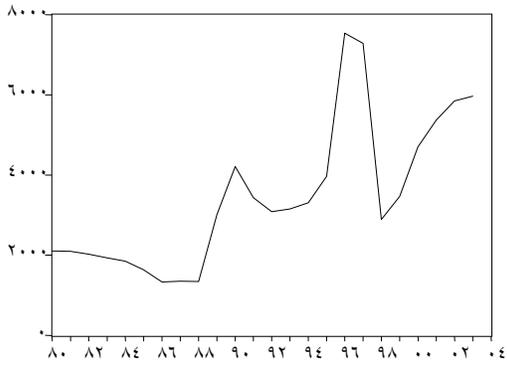
(ب) الأردن

(أ) مصر



(د) الجمهورية العربية السورية

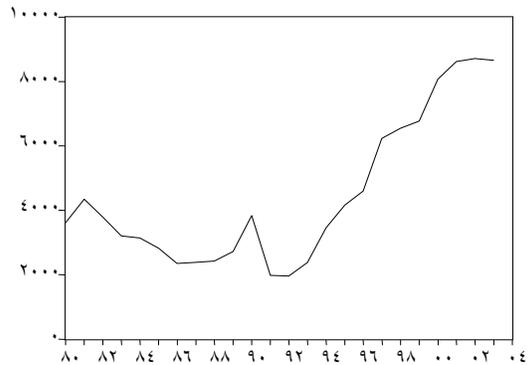
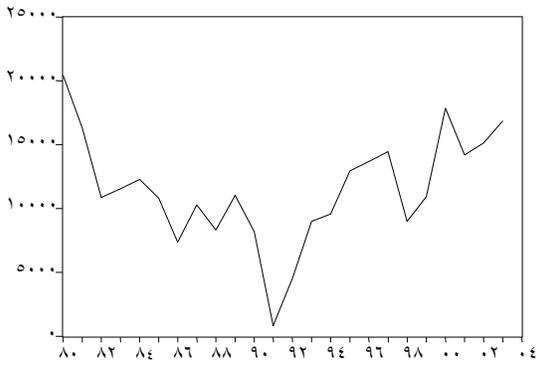
(ج) لبنان

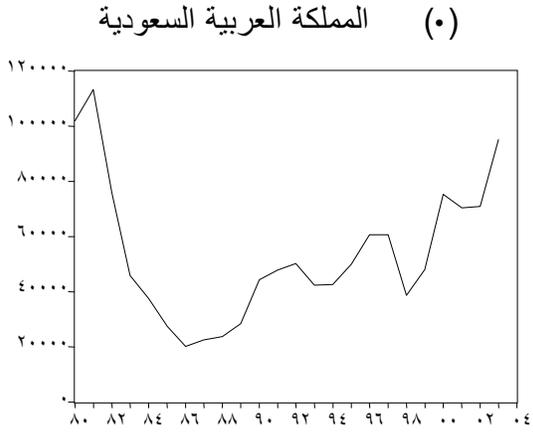
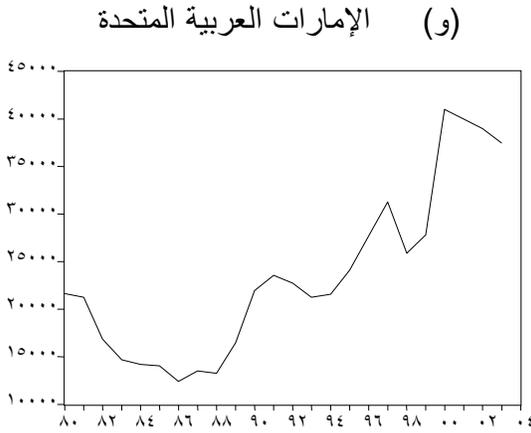
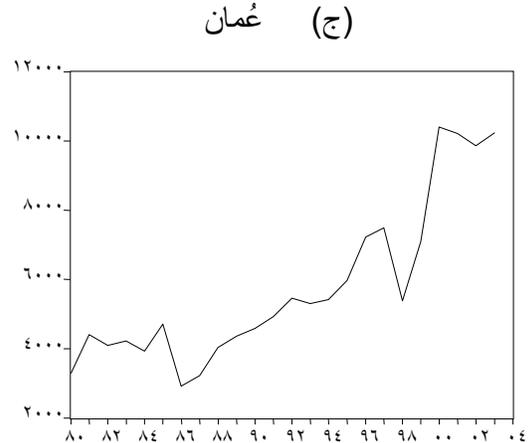
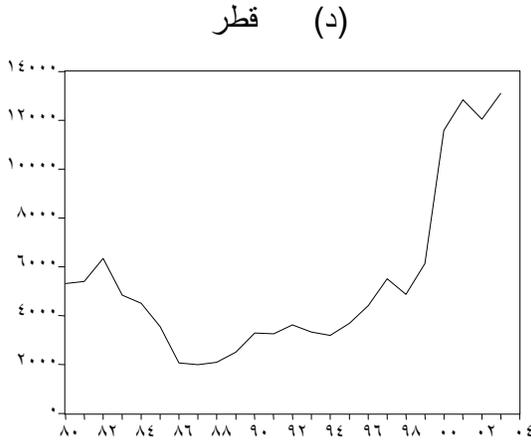


الاقتصادات الأقل تنوعاً

(ب) الكويت

(أ) البحرين





المصدر: International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics Yearbook* (October 2003).

وكان تقلب أسعار النفط هو السبب الرئيسي للتقلبات التي طرأت مؤخراً على أسعار النفط لدى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً في المنطقة. وكما ذكر آنفاً، ارتفعت هذه الأسعار مؤخراً إلى مستوى لم تبلغه قط من قبل: 55 دولاراً للبرميل (لنفط وست تكساس انترميديت الخام)، ثم هبطت بسرعة. ومثل هذه التغيرات، إلى جانب القيود التي تواجهها قدرة التصدير، يمكن أن يلحق الضرر بعرض النفط وبالمداخيل التي ترتبط به. وفي المتوسط، تمثل صادرات النفط زهاء 80 في المائة من إجمالي صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً؛ ونتيجة ذلك فإن أي تقلب في أسعار النفط أو في الطلب العالمي يؤثر تأثيراً مباشراً في عائدات النفط التي تجنيها البلدان المذكورة، وتأثيراً مباشراً أيضاً (ولو متباطئاً) في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذه البلدان تعتمد أشد الاعتماد على إيرادات النفط لحفز الاستثمار والعمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويوضح الشكل البياني 5 أن صادرات البحرين، الآخذة في الارتفاع منذ عام 1992، استقرت منذ عام 2002 عند 8 مليارات دولار. أما صادرات الكويت فقط هبطت هبوطاً شديداً خلال حرب الخليج، لكنها

في ازدياد منذ عام 1992، وهي في الوقت الحاضر تتردد عند 17 مليار دولار. ويلاحظ وجود اتجاه مماثل في الإمارات العربية المتحدة، حيث تزداد الصادرات بشيء من الثبات منذ ثمانينات القرن العشرين، وقد استقرت، في أوائل عام 2000، تحت 40 مليار دولار بقليل. وفي قطر أيضاً، تزداد الصادرات ازدياداً ثابتاً منذ عام 1988. وقرابة العام 2000، شهدت الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية انعكاساً في اتجاه صادراتها، ويكرر، هنا أيضاً، ما سبق قوله من أن كون عائدات النفط قد أدت، أو لم تؤدّ، دوراً هاماً في تجربة النمو لدى بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، هو مسألة تجريبية سيُردّ عليها بعد قليل. وستبذل الجهود، في الفصل الثاني، لكي تحدد، تجريبياً، العوامل الرئيسية التي تحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا المستعرضة.

ثانياً - المنهجية التجريبية والنتائج

ألف - نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات الاجتماعية

يستخدم في هذا الفصل نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول، ضمن سلسلة زمنية، للخروج بتكهنات تستند إلى تقديرات المتغيرات التي توضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا خلال فترة 1980-2004⁽²⁾. ولأغراض العملية الحاضرة، تقسم منطقة الإسكوا إلى مجموعتي بلدان: (أ) البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، التي تشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط وذات الصادرات وهايكل الإنتاج غير المتنوعة؛ (ب) البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، التي لا تعتمد على النفط صادرة أولية وليست أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويُجرى، لتحديد المتغيرات التي توضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل مجموعة فرعية، تقدير تجريبي لنموذجين مختلفين من الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول. فالنموذج الأول ينطبق على الاقتصادات الأقل تنوعاً، التي تشمل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ ويستثنى العراق من العينة بسبب نقص بيانات السلسلة الزمنية. وبالنسبة للنموذج الثاني، تتكون العينة من بلدان ذات اقتصادات أكثر تنوعاً هي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر؛ وتستثنى السلطة الفلسطينية واليمن بسبب نقص بيانات السلسلة الزمنية.

ويشيع استخدام نماذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول في مؤلفات علم الاقتصاد السياسي للتكهن بنظم السلاسل الزمنية المترابطة. فنهج الانحدار الذاتي هذا يتغاض عن الحاجة إلى النمذجة الهيكلية، فينمذج كل متغير محلي في النظام باعتباره دالة على قيمه الخاصة المتأخرة من فترة سابقة وعلى قيم المتغيرات المحلية المتبقية. وهو مفيد جداً لإجراء التقييمات المتصلة بمنطقة الإسكوا، حيث نوعية البيانات الوطنية متدنية بعض الشيء. وبما أن القيم المتباطئة للمتغيرات المتأخرة من فترة سابقة هي وحدها التي تبدو على الجهة اليمنى من كل معادلة، تنعدم مسألة التزامن، وتشكل المربعات الصغرى العادية أنسب تقنية للتكهن. ويضاف إلى ذلك أن الفرضية التي تقول بأن حدود الخطأ غير مترابطة تسلسلياً ليست فرضية حصرية لأن أي ترابط تسلسلي يمكن استيعابه بإضافة المزيد من المتغيرات التابعة المتأخرة من فترة سابقة.

ويُتبع نهج الانحدار الذاتي على نطاق واسع في عدد كبير من المؤلفات الحديثة بسبب كثرة منافعه. فهو أولاً، باعتباره نظاماً دينامياً واضحاً، أنسب نماذج علم الاقتصاد القياسي لدراسة ديناميات الاقتصاد الكلي والنمو. وهو ثانياً، لكونه حيادياً بالنسبة إلى أي نموذج نظري للنمو، يفرض نموذجاً احصائياً على التحركات المعاصرة للمتغيرات بدلاً من أن يتبع في تحركه مفهوماً خاصاً للنمو لو أسىء تحديده لأدى إلى تقديرات غير دقيقة للمعاملات. ثم إنه، ثالثاً، لا يميز بين المتغيرات الخارجية المنشأ والمتغيرات الداخلية المنشأ، بل يعتبر كل متغيرات النظام مشتركة في أنها داخلية المنشأ. وبوجه الخصوص، يتوقف كل من متغيرات نموذج النمو، بمفرده، على تحققه الذاتي المتأخر عن الفترة السابقة وعلى التحقق الذاتي لسائر المتغيرات جميعها، وهذا يوحي بوجود تزامن حقيقي فيما بينها. كما أنه، رابعاً، يتيح نمذجة الصدمات الداخلية المنشأ والخارجية المنشأ على السواء، وهي صدمات تشكل، بلا أي ريب، المصادر الرئيسية لديناميات النمو في الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة في منطقة الإسكوا. وتتسم نماذج الانحدار الذاتي، خامساً، بأنها سهلة التقدير نسبياً فيما يخص بلدان الإسكوا كل على حدة وكذلك فيما يخص أي مجموعة تضم كل هذه البلدان. وفي

(2) للاطلاع على مصادر البيانات، انظر المرفق الأول.

الوقت ذاته، تقدر المعادلات بواسطة المربعات الصغرى العادية، وهو أمر منطقي وفعال على نحو غير موافق للمؤشرات المألوفة. وللانحدار الذاتي، أخيراً، قيمة عملية واضحة باعتباره أداة لإجراء تحليل دقيق لأداء النمو في البلدان المستعرضة.

ويجري، بشأن كل مجموعة فرعية في منطقة الإسكوا، تقدير لنموذج رباعي المتغيرات من نماذج الانحدار الذاتي. ويستند اختيار طول تأخر الانحدار الذاتي الراهن إلى اشتراط أن تكون أخطاء المعادلات غير مرتبطة تسلسلياً وأن يكون الانحدار الذاتي مستوعباً لدينامية النموذج الاحتمالية. ويستخدم معيار اكاكي للمعلومات (AIC) ومعيار شوارتس لتحديد طول التأخر. وفيما يلي النموذج الخاص بالاقتصادات الأقل تنوعاً.

$$Y_{i,t} = \alpha + \alpha_1 Y_{i,t-1} + \alpha_2 OR_{i,t-1} + \alpha_3 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{1,t} \quad (1)$$

$$OR_{i,t} = \beta + \beta_1 OR_{i,t-1} + \beta_2 Y_{i,t-1} + \beta_3 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{2,t} \quad (2)$$

$$(G_{i,t} / Y_{i,t}) = \delta + \delta_1 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_2 Y_{i,t-1} + \delta_3 OR_{i,t-1} + \delta_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{3,t} \quad (3)$$

$$(I_{i,t} / Y_{i,t}) = \lambda + \lambda_1 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_2 Y_{i,t-1} + \lambda_3 OR_{i,t-1} + \lambda_4 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{4,t} \quad (4)$$

وفيما يلي نموذج الانحدار الذاتي الرباعي المعادلات الخاص بالاقتصادات الأكثر تنوعاً:

$$Y_{i,t} = \alpha + \alpha_1 Y_{i,t-1} + \alpha_2 (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_3 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{1,t} \quad (5)$$

$$(X_{i,t} / Y_{i,t}) = \beta + \beta_1 (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_2 Y_{i,t-1} + \beta_3 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{2,t} \quad (6)$$

$$(G_{i,t} / Y_{i,t}) = \delta + \delta_1 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_2 Y_{i,t-1} + \delta_3 (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_4 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{3,t} \quad (7)$$

$$(I_{i,t} / Y_{i,t}) = \lambda + \lambda_1 (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_2 Y_{i,t-1} + \lambda_3 (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_4 (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{4,t} \quad (8)$$

حيث تمثل $Y_{i,t}$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد i في فترة t ، و $OR_{i,t}$ إيرادات الصادرات النفطية منقصة بنموذج متوسط متحرك ذاتي الانحدار متقدم بفترة واحدة متكررة (ARMA) (1,1) للبلد في الفترة t ، و $G_{i,t} / GDP_{i,t}$ نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد i في الفترة t و $X_{i,t}$ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد i في الفترة t . والإنفاق الحكومي هو رديف للاستثمار العام في منطقة الإسكوا. وتشكل عائدات النفط عاملاً هاماً يؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ويترك أثراً مباشراً في الاقتصادات الأقل تنوعاً وأثراً غير مباشر في الاقتصادات الأكثر تنوعاً من خلال تحويلات العمال الأجانب الذين يشتغلون في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهذه الفئة الثانية، رغم أدائها دوراً هاماً في النمو، ليست مشمولة بالنموذج بسبب القيود التي تفرضها البيانات.

وتندرج الصادرات الإجمالية ضمن صيغة نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول المقطّر بالنسبة إلى الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وتبين المؤلفات أن نمو الصادرات هو عامل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أخيراً في أن التكهن الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتقدم بفترة واحدة سيكون مرهوناً بمستويات الناتج المحلي الإجمالي الحالية والماضية. وإدراج قيم الناتج المحلي الإجمالي المتباطئة يمثل هذا التحديد.

باء- اختبارات جذور الوحدات

تستخدم اختبارات ديكي-فولر المزيدة للجذور (ADF) مكملة باختبار فيليبس-بيرون (PP) لتحديد وجود جذر من جذور الوحدات في تمثيل الانحدار الذاتي لكل من السلاسل الفردية المختصة بالبلدان⁽³⁾. وتبنى إحصاءات الاختبار بأداء الانحدارات الصغرى العادية على المعادلات التالية لدى وجود اتجاه شائع ما أو عدم وجوده:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \quad (9)$$

و

$$\Delta y_t = \pi_0 + \beta t + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \pi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_{2t} \quad (10)$$

حيث تمثل Δ عامل الاختلاف الأول ($\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$)؛ و α_i و β و γ و δ و π_i هي بارامترات ثابتة؛ و ε_{1t} و ε_{2t} هما حدا خطأ عشوائيان. ويجب تقدير المعادلتين الواردتين آنفاً بالاستعاضة عن y_t بكل من المتغيرات التالية: (لوغاريثم) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ إيرادات النفط (OR_t)؛ نسب الاستثمارات الحكومية، والصادرات الإجمالية، إلى الناتج المحلي الإجمالي (G/GDP و I/GDP و X/GDP ، على التوالي). ويردج في المتغيرات المستقلة للاختبارات ما يصل إلى أربع فترات من الاختلاف الأول للمتغير ($I = 1, 2, 3, 4$)، للتثبت من كون ε_{1t} و ε_{2t} هما المتبقيان اللذان يمكن التنبؤ بهما (zero mean) (white noise).

وتختبر الفرضية الصفرية لعدم وجود علاقة بين المتغيرات المتبقية (non-stationarity) (وجود جذور للوحدات) في مقابل بديل وجود هذه العلاقة (stationarity). ويقضي رفض جذر الوحدة، الذي يفترض أن السلسلة تنطوي على هذه العلاقة أن تكون المعاملات على y_{t-1} و δ سلبية وكبيرة.

وتوخياً لتحديد ترتيب تكامل السلاسل كل على حدة، يتبع النموذج نفسه مع اختلافات ثابتة، أي

(3) من المعروف جيداً الآن في مؤلفات الاقتصاد القياسي أن أنواع اختبارات ديكي-فولر المزيدة يمكن أن يكون فيها عيوب جسيمة إذا وجدت انقطاعات هيكلية (انظر Perron, 1989; 1997). ويظهر بيرون أن هذه الاختبارات يمكن ألا تحض فرضية جذور الوحدات إذا كان في السلسلة الراهنة انقطاع في الاتجاه. ولأن البيانات المستخدمة في التحليل تمتد على فترة 1980-2002، يتعدى استبعاد الانقطاعات الهيكلية. ولذلك يستخدم في هذا السياق اختبار فيليبس-بيرون لجذور الوحدات وليس اختبار ديكي-فولر المزيد.

$$\Delta^2 y_t = \varphi_0 + \mu \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \varphi_i \Delta^2 y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (11)$$

حيث

$$\Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$$

وبالنسبة لبلدان الإسكوا منفردة، تشتمل كل المتغيرات التي تختص بالبلدان تحديداً على جذور وحدات، وتتكامل بالترتيب الأول، أي أولاً (1)؛ وتعرض نتائج اختبارات جذور الوحدات في المرفق الثاني.

جيم - اختبارات التكامل المشترك

متى وجدت الأدلة المستمدة من جذور الوحدات، تكون الخطوة التالية هي النظر فيما إذا كانت مشتركة التكامل. واستناداً إلى انغل وغانغر (Engle and Granger) (1987)، ينسب التكامل إلى متغيرين أو أكثر إذا كان كل منهما، على حدة، هو، مثلاً: أولاً (صفر). لكن المجموعات الخطية للمتغيرات تتكامل بترتيب أدنى، مثلاً: أولاً (صفر). وتختبر الفرضية الصفرية لانعدام التكامل المشترك في مقابل بديل التكامل المشترك. وأي إحصاء اختباري سلبي كبير يكون متوافقاً مع فرضية التكامل المشترك. ولا تخرج اختبارات يوهانسن للتكامل المشترك⁽⁴⁾ بأية أدلة تدحض الفرضية لعدم حصول تكامل مشترك للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعائدات النفط والاستثمار والإنفاق الحكوميين، ولوغاريتم الصادرات، لكل من بلدان الإسكوا. ويعود ذلك إلى قلة المعايينات المستخدمة في العينة الحاضرة. وليس بين الأهداف الحاضرة احتساب تكهن طويل الأجل، بل إن المقصود هنا هو إجراء تكهن قصير الأجل بشأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

ومن الملائم، بالنظر إلى القوة النسبية لأدلة جذور الوحدات في متغيرات الدراسة، والضعف الشديد لأدلة التكامل المشترك، تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول مع الاختلافات الأولى للناتج الحقيقي، وعائدات النفط، والنفقات والاستثمارات الحكومية، وإجمالي الصادرات بالنسبة إلى كل مجموعة فرعية إقليمية⁽⁵⁾. وبفضل نهج الانحدار الذاتي، يفسح المجال لقيام ارتباط دينامي بين المتغيرات الأربعة، بالنسبة إلى كل مجموعة فرعية، يفيد في الخروج بتكهن، ويؤمن تقديرات موثوقة للبارامترات المتصلة بالموضوع، ويتيح اختبار ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق والاستثمار الحكوميان والصادرات، المتغيرة من الفترة السابقة، تؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وكما في السابق، تشير $\Delta Y_{i,t} = Y_{i,t} - Y_{i,t-1}$ إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد بين الفترتين $t-1$ و t بالنسبة إلى البلد i . وبالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تشير $\Delta(G_{i,t-1}/Y_{i,t-1})$ و $\Delta Y_{i,t-1}$ ، $\Delta OR_{i,t-1}$ ، $\Delta(I_{i,t-1}/Y_{i,t-1})$ إلى الاختلافات الأولى في الناتج المحلي الإجمالي المتغير من الفترة السابقة، والعائدات النفطية والاستثمار والإنفاق الحكومي، المتغيرة من الفترة السابقة في البلد i المشمول بهذه المجموعة الفرعية. وبالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تشير

(4) نتائج اختبارات يوهانسن للتكامل المشترك متاحة تحت الطلب.

(5) توصيف الانحدار الذاتي للمتجهات، المستخدم هنا لتقدير العلاقات بين المتغيرات المتبقية التي ينفصها التكامل المشترك، مستعمل في أمكنة أخرى في المؤلفات التجريبية (انظر، مثلاً، Ostry and rose, 1992; and Chadha and Prasad, 1997).

المتغير من الفترة السابقة وإلى النفقات والاستثمارات الحكومية والصادرات الإجمالية المتغيرة من الفترة السابقة بالنسبة إلى البلد i المشمول بهذه المجموعة الفرعية. ويعبر عن كل المتغيرات من حيث نسبة كل منها إلى الناتج المحلي الإجمالي المتغير من الفترة السابقة. وبالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، يصبح الشكل المختصر المقدر للانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول:

$$، \Delta Y_{i,t} = \alpha + \alpha_1 \Delta Y_{i,t-1} + \alpha_2 \Delta OR_{i,t-1} + \alpha_3 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{1,t} \quad (12)$$

$$، \Delta OR_{i,t} = \beta + \beta_1 \Delta OR_{i,t-1} + \beta_2 \Delta Y_{i,t-1} + \beta_3 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{2,t} \quad (13)$$

$$، \Delta (G_{i,t} / Y_{i,t}) = \delta + \delta_1 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_2 \Delta Y_{i,t-1} + \delta_3 \Delta OR_{i,t-1} + \delta_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{3,t} \quad (14)$$

$$. \Delta (I_{i,t} / Y_{i,t}) = \lambda + \lambda_1 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_2 \Delta Y_{i,t-1} + \lambda_3 \Delta OR_{i,t-1} + \lambda_4 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{4,t} \quad (15)$$

وهو، بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً:

$$، \Delta Y_{i,t} = \alpha + \alpha_1 \Delta Y_{i,t-1} + \alpha_2 \Delta (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_3 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \alpha_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{1,t} \quad (16)$$

$$، \Delta (X_{i,t} / Y_{i,t}) = \beta + \beta_1 \Delta (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_2 \Delta Y_{i,t-1} + \beta_3 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \beta_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{2,t} \quad (17)$$

$$، \Delta (G_{i,t} / Y_{i,t}) = \delta + \delta_1 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_2 \Delta Y_{i,t-1} + \delta_3 \Delta (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \delta_4 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{3,t} \quad (18)$$

$$. \Delta (I_{i,t} / Y_{i,t}) = \lambda + \lambda_1 \Delta (I_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_2 \Delta Y_{i,t-1} + \lambda_3 \Delta (X_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \lambda_4 \Delta (G_{i,t-1} / Y_{i,t-1}) + \varepsilon_{4,t} \quad (19)$$

وبالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، يشير الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول إلى أن لتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انطلافاً من الفترة السابقة أثراً قوياً على معدل النمو الراهن للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويصح الأمر نفسه على العائدات النفطية المتغيرة من الفترة السابقة، وكذلك على نسبة النفقات الحكومية المتغيرة من الفترة السالفة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبوجه التحديد، تؤدي زيادة العائدات النفطية بنسبة 1 في المائة إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6 في المائة؛ وتؤدي زيادة 1 في المائة في النفقات الحكومية المتغيرة من الفترة السابقة إلى زيادة معدل نمو الناتج بنسبة 0.1 في المائة. وكلا النتيجةين مهم إحصائياً عند مستوى 1 في المائة. أما مساهمة معدل الاستثمار المتغير من الفترة السالفة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي فلا أهمية لها من الوجهة الإحصائية (انظر الجدول 1). ولا يمكن أن يستنتج مباشرة من النتائج المذكورة أنفاً أن الاستثمار ليس مصدراً للنمو في المنطقة لأن النموذج يقدر مساهمة الاستثمار المتغير من الفترة السالفة على مدى عام واحد فقط، وهي فترة قد تكون قصيرة بالنسبة لتحقيق العائدات. ولو استخدم النموذج فترات أطول، مثلاً: ثلاثة أعوام أو أكثر، لاختلفت النتائج، لأنه، بهذه الطريقة يكون قد أتيح للاستثمار زمن أطول ليؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويتبين من النظر إلى الأخطاء المعيارية في المتغيرات المستقلة أن الخطأ المعياري المرتبط بمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي هو أقل شأنًا بكثير من الأخطاء المعيارية ذات الصلة بمعادلة العائدات النفطية عند الاختلاف الأول وبمعادلات النفقات والاستثمارات الحكومية عند الاختلاف الأول: $\sigma_{\epsilon_1} = 0.0098$ ، قياساً بـ $\sigma_{\epsilon_2} = 0.013$ و $\sigma_{\epsilon_3} = 0.012$ ، تبعاً. أي أن الصدمات التي تصيب نمو الناتج الإجمالي الحقيقي هي أدنى تقبلاً من الصدمات التي تصيب العائدات النفطية والنفقات والاستثمارات الحكومية (انظر الجدول).

الجدول 1- الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول بالنسبة إلى الاقتصادات الأقل تنوعاً، 2003-1980

المتغير التابع				المتغير الخارجي المنشأ
$\Delta(I_{i,t}/Y_{i,t})$	$\Delta(G_{i,t}/Y_{i,t})$	$\Delta OR_{i,t}$	$\Delta Y_{i,t}$	
1.25 ^(**)	0.84-	0.058	0.23-	الثابت
(5.36)	(1.03)	(0.56)	(1.56-)	الإحصاء في الفترة المعنية
0.004 ^(**)	0.78	0.63	0.004 ^(**)	$\Delta Y_{i,t-1}$
(2.98)	(1.56)	(0.023)	(3.54)	الإحصاء في الفترة المعنية
0.23-	0.009 ^(**)	0.56 ^(**)	0.6 ^(**)	$OR_{i,t-1}$
(0.22-)	(5.21)	(3.69)	(5.23)	الإحصاء في الفترة المعنية
0.001	0.007 ^(**)	0.58 ^(**)	0.1 ^(**)	$\Delta(G_{i,t-1}/Y_{i,t-1})$
(0.21)	(2.99)	(5.23)	(2.99)	الإحصاء في الفترة المعنية
0.23 ^(**)	0.023	0.056-	0.004	$\Delta(I_{i,t-1}/Y_{i,t-1})$
(6.23)	(1.49)	(1.24)	1.65	الإحصاء في الفترة المعنية
0.40	0.42	0.33	0.55	نتيجه R مربعة
0.012	0.013	0.025	0.0098	الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة

المصدر: تقديرات أجرتها الإسكوا.

ملاحظات: (أ) White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance؛ (ب) الأعداد الواردة بين قوسين تمثل الإحصاءات في الفترة المعنية؛ (ج) النجمة الواحدة (*) تفيد بالأهمية عند مستوى 5 في المائة؛ بينما النجيمتان (**) تفيدان بالأهمية عند مستوى 1 في المائة؛ (د) يُجرى التقدير الخاص بمجموعة الدول باستخدام طريقة المتغيرات المستقلة غير المترابطة في الظاهر (طريقة SUR).

ويلخص عمود الأرقام الأول في الجدول (2) التكهّنات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا خلال عام 2004، استناداً إلى سعر للنفط يبلغ 32 دولاراً للبرميل، وهو رقم الأوبك في بداية العام المذكور. ومن الجمع بين هذه النتائج والنتائج المستمدة من نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول، يستخرج منقح بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكما أوضحت آنفاً، تؤدي زيادة عائدات النفط بنسبة 1 في المائة إلى زيادة نسبة 0.6 في المائة لمتوسط زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. وقد قارب سعر النفط 43 دولاراً للبرميل في نهاية أيلول/سبتمبر 2004، أي بزيادة سريعة بلغت نسبتها 34 في المائة منذ بداية العام؛ وكان المفترض في بداية الكميات المعطاة أن يحقق زيادة بنسبة مماثلة من عائدات النفط. وفي المعدل المتوسط، أدت زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 43 في المائة إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة، في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. ويفترض بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن تستفيد من الآثار الثانوية الإيجابية لارتفاع أسعار النفط وإيراداته من خلال ازدياد التحويلات المالية التي يجريها الأجانب انطلاقاً من البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، وذلك بتحقيق ربح إضافي يبلغ متوسطه نصف نقطة في المائة في

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدانهم. وترد في الجدول التنقيح-ات الخاصة بك-لا المجموع-وعتين الفرعيتين في المنطقة. ويرد في الجدول أيضاً سيناريو بشأن ارتفاع أسعار النفط مفاده أن زيـادة سـعر البرميل بمعدل 7 دولارات في كانون الأول/ديسمبر 2004 سيعني ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنصف نقطة إضافية في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً وعدم حصول أي تغلّير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

الجدول 2- التوقعات المنقحة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2004 (النسبة المئوية)

الإسكوا	المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2004، استناداً إلى سعر 32 دولاراً لبرميل النفط آذار/مارس 2004	المعدل المنقح لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2004، استناداً إلى سعر 43 دولاراً لبرميل النفط، في أيلول/سبتمبر 2004	المعدل المنقح لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2004، استناداً إلى سعر 50 دولاراً لبرميل النفط في كانون الأول/ديسمبر 2004
الاقتصادات الأكثر تنوعاً			
مصر	3.7	4.2	4.2
الأردن	5.0	5.5	5.5
لبنان	2.5	3.0	3.0
الجمهورية العربية السورية	2.7	4.2	4.2
الاقتصادات الأقل تنوعاً			
البحرين	5.0	7.0	7.5
الكويت	3.0	5.0	5.5
عُمان	3.6	5.6	6.1
قطر	6.0	8.0	8.5
المملكة العربية السعودية	2.3	4.3	4.8
الإمارات العربية المتحدة	4.0	6.0	6.5
المتوسط	2.39	3.59	4.0

المصدر: تقديرات أجرتها الإسكوا.

ملاحظات: يتجلى في أسعار النفط متوسط سلة الأوبك. والأشكال البيانية الخاصة بأسعار النفط تمثل سيناريوهات ولا تمثل متوسطات عام 2004 بكامله.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كما في سائر المجموعات الفرعية، يحدث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتغير من الفترة السابقة أثراً هاماً في معدل النمو الحالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويبدو أن لنسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي أثراً هاماً على معدل نمو هذا الناتج؛ وبالتحديد، تؤدي زيادة الأولى بنسبة 1 في المائة إلى زيادة الثاني بنسبة 0.05 في المائة. أما نسبة الصادرات المتغيرة من الفترة السابقة إلى الناتج المحلي الإجمالي فليست بذات شأن، ولا يبدو أن لها أي أثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ حصول نتائج مماثلة فيما يتعلق بنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 3).

ويتبين من النظر إلى الأخطار المعيارية في المتغيرات المستقلة ان الخطأ المعياري المرتبط بمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي هو أعلى بكثير من معادلات الأخطار المعيارية ذات الصلة بمعادلة الصادرات عند الاختلاف الأول ومعادلتى النفقات والاستثمارات الحكومية عند الاختلاف الأول: $\sigma_{ey} = 0.09$

قياساً بـ $\sigma_{\text{ex}} = 0.008$ و $\sigma_{\text{eg}} = 0.007$ و $\sigma_{\text{ei}} = 0.006$ ، تبعاً. أي ان الصدمات التي تصيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي أشد تقلباً من الصدمات التي تصيب الصادرات والنفقات والاستثمارات الحكومية (انظر الجدول 3).

**الجدول 3 - الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
2003-1980**

المتغير التابع				المتغير الداخلي المنشأ
$\Delta(I_{i,t} / Y_{i,t})$	$\Delta(G_{i,t} / Y_{i,t})$	$\Delta(X_{i,t} / Y_{i,t})$	$\Delta Y_{i,t}$	
1.78-	(**) ^{1.25}	0.25	0.01-	الثابت
(0.49)	(2.96)	(1.64)	(1.29-)	الإحصاءات في الفترة المعنية
0.026	0.85	(**) ^{0.09-}	(**) ^{0.01}	$\Delta Y_{i,t-1}$
(1.25)	(1.45)	(3.36)	(2.94)	الإحصاءات في الفترة المعنية
(*) ^{0.26}	0.006	(**) ^{0.03}	0.002	$\Delta(X_{i,t-1} / Y_{i,t-1})$
(2.13)	(0.97)	(4.23)	(1.65)	الإحصاءات في الفترة المعنية
0.008	(**) ^{0.056}	0.54	(**) ^{0.05}	$\Delta(G_{i,t-1} / Y_{i,t-1})$
(1.75)	(3.55)	(1.05)	(3.25)	الإحصاءات في الفترة المعنية
(**) ^{0.012}	0.058	(*) ^{0.47}	0.063	$\Delta(I_{i,t-1} / Y_{i,t-1})$
(6.58)	(1.26)	(2.06)	1.23	الإحصاءات في الفترة المعنية
0.62	0.061	0.59	0.46	تنقيح R مربعة
0.006	0.007	0.008	0.09	الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة

المصدر: تقديرات أجرتها الإسكوا.

ملاحظات: (أ) White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance؛ (ب) الأعداد الواردة بين قوسين تمثل إحصاءات في الفترة المعنية؛ (ج) النجمة الواحدة (*) تفيد بالأهمية عند مستوى 5 في المائة؛ بينما النجيمتان (**) تفيدان بالأهمية عند مستوى 1 في المائة؛ (د) يجري التقدير الخاص بمجموعة الدول، باستخدام طريقة المتغيرات المستقلة غير المترابطة في الظاهر (طريقة SUR).

ويستفاد من نتائج هذا التحليل وجود ارتباط إيجابي قوي ومهم إحصائياً بين النفقات الحكومية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعتي الإسكوا الفرعيتين كليهما. والخطوة التالية هي تحديد مستوى الإنفاق العام الذي يقترن بالمعدل الأمثل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من بلدان الإسكوا.

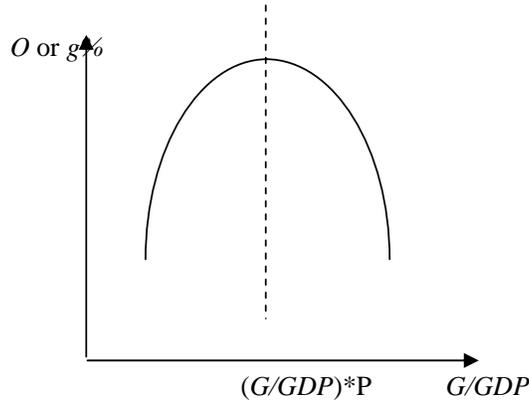
ثالثاً- المعدلات المثلثية للإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا

ألف- الخلفية والمؤلفات المرتبطة بها

يُتبع في هذا الفصل نهج تجريبي غايته تحديد مستويات الإنفاق العام التي تقدم أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً والأكثر تنوعاً. وقد برز في أوائل تسعينات القرن العشرين، مع نشوء نظام اقتصادي أكثر تحرراً، تأييد قوي للحجج التي تعارض تدخل الحكومة في الاقتصاد. وعرض هذا الموقف في عدد من الدراسات التجريبية التي ذهبت إلى أن الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى النمو. وهناك نماذج للنمو الداخلي المنشأ ودراسات نيوكلاسيكية مختلفة تشير بوضوح إلى أن التدخل الحكومي يمكن أن يحدث أثراً إيجابياً في النمو. ويحلل الإنفاق العام في هذه الدراسات استناداً إلى مساهمته في القطاع الإنتاجي من جهة العرض، وإلى مساهمته في جهة الطلب، وذلك من وجهتي النظر الكينزية وما بعد الكينزية. وواضح أنه ينبغي للحكومة أن تتدخل خصوصاً عندما تعجز السوق (القطاع الخاص) عن تعزيز النمو بوسائل مثل الاستثمار والابتكار التكنولوجي والأبحاث.

ويظهر الجدول القائم بين الباحثين أن الإنفاق العام، في علاقته بالناتج المحلي الإجمالي، ليس كمية مهمة ولا كمية مفرطة. وهذا الأمر يوضح السبب في أن المستوى الأمثل للإنفاق العام يمكن التعبير عنه منطقياً باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسبما يظهره الشكل البياني 6 الذي يربط متغير التوضيح G/GDP على إحداثي x (الأحداثي السيني) بالمتغير التابع (متغير يقيس النمو O للناتج المحلي الإجمالي أو $g\%$ لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي) على إحداثي y (الإحداثي الرأسي).

الشكل البياني 6- تحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظة: النقطة المثلى = $(G/GDP)^*$.

وينبغي تقدير القيمة الرقمية للنسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بواسطة اختبارات ملائمة في مجال الاقتصاد القياسي. وفي المؤلفات التي سبقت الإشارة إليها، تجرى الدراسات التجريبية باستخدام نوعين من الاختبارات؛ وتنطوي العملية إما على تقديم شرح مباشر لحجم الناتج المحلي

الإجمالي (O) فيما يتعلق بمتغير G/GDP وبعض المتغيرات الأخرى، وإما على تقديم شرح لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($g\%$) ثم اختبار العلاقات التربيعية فيما يتعلق بهذا المتغير. وإذا كان معامل الحد $(G/GDP)^2$ سلبياً، أمكن احتساب المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي.

وفي المؤلفات التجريبية ذات الصلة بالنمو اختبار يتخذ الشكل التالي:

$$O = A + b(G/GDP) - c(G/GDP)^2 + K \text{ (other variables)} \quad (20)$$

حيث O هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي و G/GDP هو الإنفاق الحكومي باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي. وتختبر المؤلفات أيضاً تعبيراً لشكل

$$g\% = A_1 + b_1(G/GDP) - c_1(G/GDP)^2 + K \text{ (other variables)} \quad (21)$$

وينبغي، قبل إيراد هذه المتغيرات المستقلة، إلقاء نظرة فاحصة على البيانات بغية تحديد الفترات التي توجد فيها علاقات خطية، تزايدية أو تناقصية، بين G/GDP ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو مستواه. ويمكن اختبار هذه العلاقة لأن متغير التوضيح G/GDP ترافقه متغيرات أخرى تساعد على توضيح النمو. وخيار هذه المتغيرات الأخرى مفتوح ومختص بكل من البلدان تحديداً.

وبالنسبة للولايات المتحدة خلال الفترة 1947-1997، تختبر المؤلفات التجريبية التي تعنى بالنمو تعبيراً في شكل

$$O = A + b(G/GDP) - c(G/GDP)^2 + dT - eU \quad (22)$$

حيث T تمثل الفترة و U معدل البطالة. وفيما يلي النتائج التي نتحصل:

$$O = -566.2 + 121.2(G/GDP) - 3.47(G/GDP)^2 + K \quad (23)$$

فيكون التقدير 17.5 في المائة للنسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتستخدم أيضاً، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، عينة فترة مختلفة هي 1976-1996 لاختبار العلاقة التالية:

$$g\% = A_1 + b_1(G/GDP) - c_1(G/GDP)^2 + dT + fW \quad (24)$$

حيث T تمثل الفترة، و W هو متغير يقيس عدد سنوات الحرب. وتتحصل النتائج التالية:

$$g\% = 73.7 + 1.52(G/GDP) - 0.069(G/GDP)^2 - K \quad (25)$$

فيكون التقدير 11.1 في المائة للنسبة المثلّي للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لتونس خلال الفترة 1968-1997، تختبر العلاقة التالية:

$$g\% = a + b(G/GDP) + c(G/GDP)^2 + dT + eInfl + f(I_p/GDP) + h(X/GDP) + i(T/GDP) + j((G-T)/GDP), \quad (26)$$

حيث T تمثل إجمالي الواردات، وinfl تمثل معدل التضخم، و(I_p/GDP) هو حصة الاستثمار الخاص ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وX تمثل إجمالي الصادرات، و(G-T) هي العجز العام. وتتحصل النتائج التالية:

$$g\% = -0.52 + 3.26(G/GDP) - 4.65(G/GDP)^2 + K \quad (27)$$

فيكون التقدير 35 في المائة للنسبة المثلّي للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

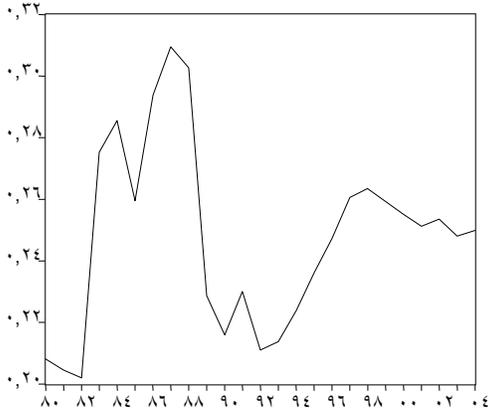
وفي كلا الدراستين المشار إليهما آنفاً، يمكن أن تكون الخطيئة المشتركة لبعض المتغيرات، وخطر الارتباط غير المنطقي، مثاراً للقلق. فالمتغيرات المتبقية في كل حالة وكل بلد ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وينبغي أيضاً استخدام الأساليب الملائمة ومعالجة الارتباطات المضللة التي تنطوي عليها البيانات. وفي هذا السياق، تنسم فترة السلسلة الزمنية المدروسة بأهمية بالغة.

ولعل من المفيد، قبل إجراء تقدير تجريبي للمواصفات المستهدفة، إجراء استعراض لدينامية نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا خلال الفترة 1980-2004 (انظر الشكل البياني 7). ففي اثنين من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، هما الأردن ومصر، أفضت برامج الخصخصة الواسعة النطاق التي نفذت في أوائل تسعينات القرن العشرين إلى تحقيق تخفيضات ضخمة في الإنفاق العام. وفي مصر، هبطت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 25 في المائة في أواخر الثمانينات إلى أقل من 10 في المائة في أوائل التسعينات، وبعد ذلك حصل تصحيح طفيف باتجاه الارتفاع. ويلاحظ وجود ديناميات مماثلة في الأردن، حيث هبطت النسبة بما يتجاوز 30 في المائة بقليل إلى نحو 20 في المائة خلال الفترة نفسها. ويختلف المشهد في الجمهورية العربية السورية ولبنان. ففي لبنان، ارتفع الإنفاق العام من زهاء 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينات إلى زهاء 100 في المائة في عام 1998، وكان مرد ذلك، خصوصاً، إلى السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة وإلى الجهود التي بذلتها لإعادة بناء الهياكل الأساسية. والأمر مماثل في الجمهورية العربية السورية، حيث الإنفاق العام يرتفع باستمرار منذ عام 1988، ويأتي ارتفاعه، فيما يبدو، على حساب نمو القطاع الخاص. وارتفاع الإنفاق الحكومي هو، في كلا الحالين، مقاوم للتقلبات الدورية في الأجل القصير؛ لكن ازدياد أعباء خدمة الدين في الأجلين المتوسط والطويل يضيق الآن الهامش الذي تنفذ ضمنه السياسات المقاومة للتقلبات الدورية.

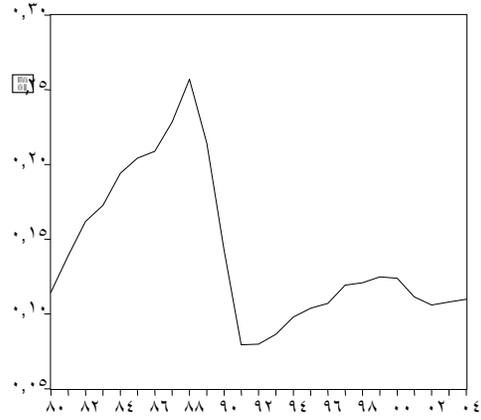
الشكل البياني 7 - نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة أعضاء
في الإسكوا، 1980-2004
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: 1 = 100 في المائة)

البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

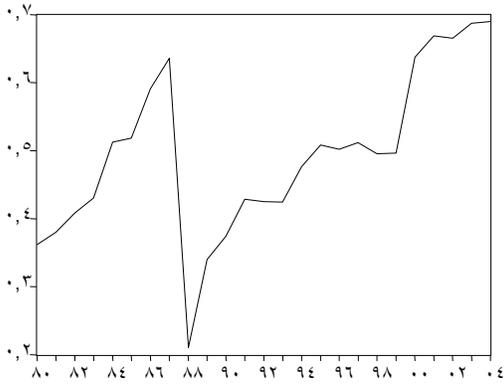
(ب) الأردن



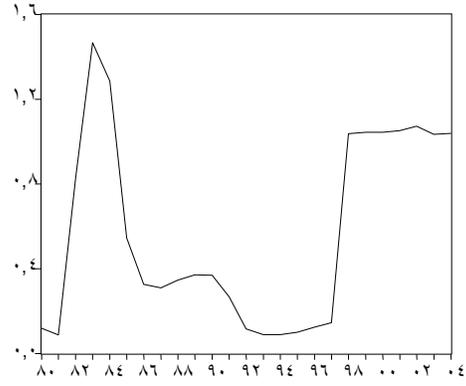
(أ) مصر



(د) الجمهورية العربية السورية

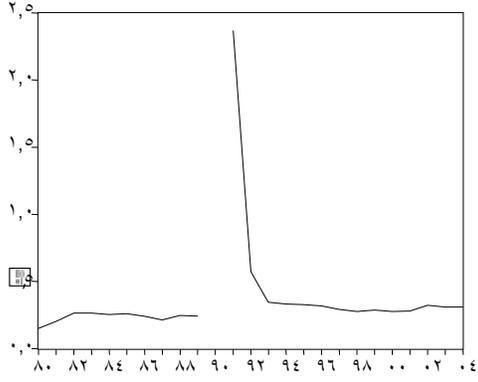


(ج) لبنان

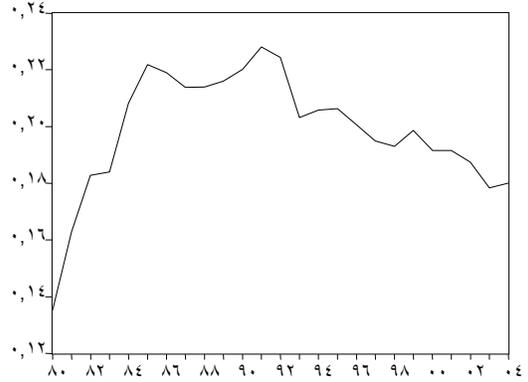


البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً

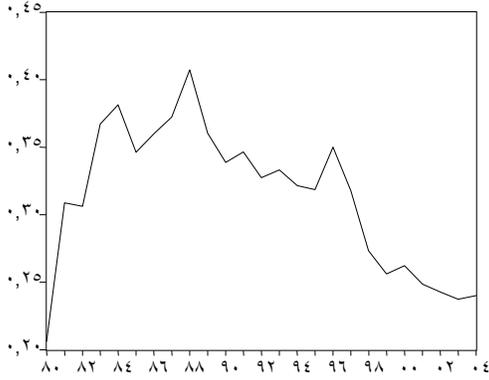
(ب) الكويت



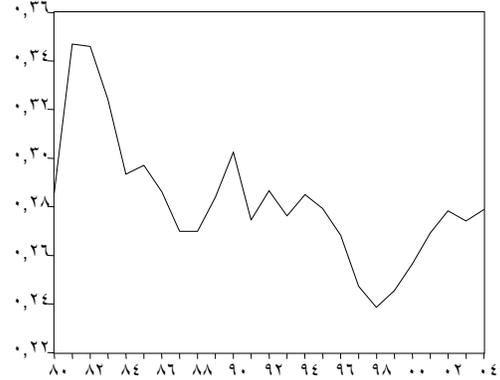
(أ) البحرين



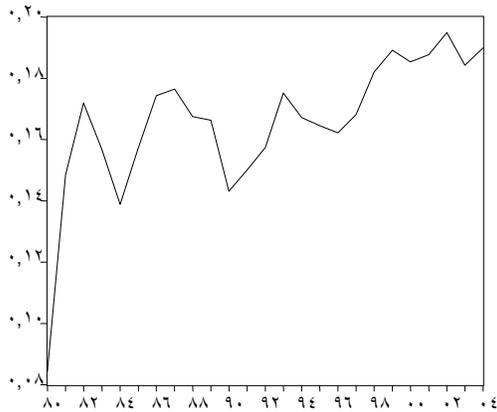
(د) قطر



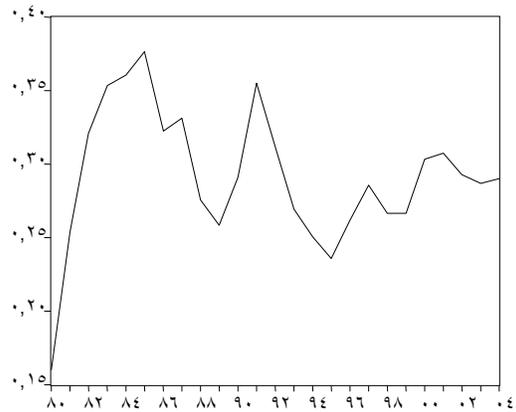
(ج) عُمان



(و) الإمارات العربية المتحدة



(٥) المملكة العربية السعودية



تتسم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً بديناميات مختلفة. فمنذ مطلع تسعينات القرن العشرين والبحرين تسعى جاهدة إلى تخفيض حجم قطاعها العام؛ وكما يظهر في الشكل البياني 7، هبط الإنفاق العام، باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد على 22 في المائة في عام 1990 إلى 18 في المائة في عام 2004. ويلاحظ وجود ديناميات مماثلة في قطر، حيث انخفضت النسبة المقابلة من 40 إلى 25 في المائة خلال الفترة نفسها. وهذه الديناميات غير واضحة المعالم في الكويت، بسبب عدم وجود بيانات ذات صلة بهذا الموضوع عن الفترة السابقة مباشرة لأزمة وحرب الخليج (1989-1991) وعن الفترة التي شهدت نشوبها. وفي عُمان والمملكة العربية السعودية، لا يبرز في الديناميات اتجاه إلى التزايد ولا اتجاه إلى التناقص في الإنفاق الحكومي باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي؛ بل إن النسبة سارت في الاتجاهين كليهما بين مطلع ومنتصف ثمانينات القرن العشرين، متراوحة من 25 إلى 35 في المائة تقريباً في عُمان، ومما يزيد بقليل عن 25 إلى 37 في المائة في المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أيضاً وجود ديناميات مماثلة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال تقلبات كانت أقل تغيراً وتراوحت من 14 إلى 19 في المائة خلال الفترة المستعرضة.

باء - التحليل والنتائج استناداً إلى الاقتصاد القياسي

تقدر النماذج الواردة فيما يلي بالنسبة إلى المجموعات الفرعية التي تضمها منطقة الإسكوا خلال الفترة 1980-2003.

وفيما يلي النموذج المستخدم بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً:

$$GDP = c_1 + c_2(G/GDP) - c_3(G/GDP)^2 + c_4(Inv/GDP) + c_5(M2/GDP) + c_6(X/GDP) + \epsilon_t \quad (28)$$

حيث GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي، وG/GDP تمثل نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، و $(G/GDP)^2$ هي النسبة التربيعية للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وinv/GDP هي نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وM2/GDP هي نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي النموذج المستخدم بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً:

$$GDP = c_1 + c_2(G/GDP) - c_3(G/GDP)^2 + c_4(Investment/GDP) + c_5(M2/GDP) + c_6(Oil Revenues/GDP) + \epsilon_t \quad (29)$$

ومن الضروري، قبل إجراء التقدير، التحقق من خصائص السلاسل الزمنية للسلاسل منفردة، وإثبات كونها من غير المتبقيات تجنباً لأي مشكلة من مشاكل المتغيرات المستقلة المضللة. ويستخدم اختبار ديكي-فولر المزيد واختبار فيليبس-بيرون لكل سلسلة، وتوضح النتائج المبينة في المرفق الثاني أن كل

السلاسل هي من غير المتبقيات من حيث المستوى وتحتاج إلى أن يبين اختلافها مرة واحدة، وأحياناً أكثر من مرة، لكي تصبح من المتبقيات؛ أي أن غالبية السلاسل هي أولاً (1)، بينما السلاسل الباقية هي أولاً (2). وتعرض التقديرات أولاً بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وفيما يلي النتائج التجريبية الخاصة بمصر:

$$GDP = 53996 + 383192(G / GDP) - 1208754(G / GDP)^2 + \dots \quad (30)$$
$$R^2 = 0.77,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 16 في المائة.

وبالنسبة إلى الأردن، يتحصل التنقيح التالي:

$$GDP = -2985 + 49105.4(G / GDP) - 76942.3(G / GDP)^2 + \dots \quad (31)$$
$$R_2 = 0.55,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 32 في المائة.

وبالنسبة إلى لبنان، يتحصل التنقيح التالي:

$$GDP = 11789 + 415(G / GDP) - 1557(G / GDP)^2 + \dots \quad (32)$$
$$R_2 = 0.82,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 14 في المائة.

وبالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية، يتحصل التنقيح التالي:

$$GDP = 18060 + 12870(G / GDP) - 27527(G / GDP)^2 + \dots \quad (33)$$
$$R^2 = 0.72,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى المبتغى 23 في المائة.

وفيما يلي عرض للنتائج التجريبية المتعلقة بالبلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، باستثناء قطر بسبب عدم كفاية المعايير.

وبالنسبة إلى البحرين، يتحصل التنقيح التالي:

$$GDP = 5306 + 16707(G / GDP) - 33929(G / GDP)^2 + \dots \quad (34)$$
$$R^2 = 0.79,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 24 في المائة.

وبالنسبة إلى الكويت، يتحصل التنقيح التالي:

$$GDP = 30483 + 11164(G / GDP) - 6102(G / GDP)^2 + \dots \quad (35)$$

$$R^2 = 0.38,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 27 في المائة. وبالنسبة إلى عُمان، يتحصل التنتيخ التالي:

$$GDP = 3182 + 15404(G / GDP) + 13414(G / GDP)^2 + \dots \quad (36)$$

$$R^2 = 0.85.$$

وتؤدي العلامة الإيجابية لنسبة G/GDP التربيعية إلى نتائج غير حاسمة بالنسبة إلى عُمان. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يتحصل التنتيخ التالي:

$$GDP = 17856 + 378001(G / GDP) - 776220(G / GDP)^2 + \dots \quad (37)$$

$$R^2 = 0.67,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 24 في المائة. وبالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، يتحصل التنتيخ التالي:

$$GDP = 70570 + 1062059(G / GDP) - 4041172(G / GDP)^2 + \dots \quad (38)$$

$$R^2 = 0.53,$$

فيكون تقدير النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 13 في المائة.

ويخلص الجدول 4 النتائج التجريبية المعروضة آنفاً، ويجري مقارنة بين متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1980-2004، وتوقعاً للنسبة التي تقترن بالنمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدان المستعرضة. ويوضح الجدول أن مستوى الإنفاق العام في منطقة الإسكوا يفوق إجمالاً المستوى الذي يقترن بالنمو الأمثل. وتظهر التوقعات انه يلزم إجراء تخفيضات هامة في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية بغية تقليل الإنفاق الحكومي بحيث يصل إلى المستويات المثلى.

الجدول 4- الإنفاق العام المتوسط والأمثل (المتوقع) في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا (النسبة المئوية)

النسبة المثلى للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (تكهنات)	متوسط نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (1980-2004)	البلد العضو في الإسكوا الاقتصادات الأكثر تنوعاً
0.16	0.14	مصر
0.32	0.24	الأردن
0.14	0.55	لبنان
0.23	0.48	الجمهورية العربية السورية
		الاقتصادات الأقل تنوعاً
0.24	0.19	البحرين
0.27	0.37	الكويت

عُمان	0.28	..
قطر	0.31	..
المملكة العربية السعودية	0.29	0.24
الإمارات العربية المتحدة	0.16	0.13

المصدر: تقديرات أجرتها الإسكوا.

وفي الأردن ومصر، بلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 24 و14 في المائة، على التوالي، خلال الفترة 1980-2004. وتتجلى في هاتين النسبتين مساهمة جهود الخصخصة في تقليص النفقات. ثم إن إعادة جدولة الديون الخارجية وشطب مبالغ ضخمة منها يؤديان دوراً أهم من ذلك في تخفيض الإنفاق الحكومي بواسطة التخفيف من التزامات خدمة الديون، فضلاً عن أنهما يحسبان الإنتاجية والفعالية الإجماليين. ويبدو، على العموم، أن مصر تقارب المستوى الأمثل، بينما يظل أمام الأردن متسع للمناورة وربما لزيادة نفقاته بنسبة تتراوح بين 8 و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى أداء الأردن الإيجابي، خصوصاً، إلى تلقيه هبات دولية وإلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان المجاورة له (الذي ينجم عنه تدفق رؤوس الأموال إليه)، وليس إلى موثوقية البلد.

ويختلف المشهد عن ذلك اختلافاً كبيراً في الجمهورية العربية السورية ولبنان. فارتفاع المستوى المتوسط للإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (55 في المائة) هو من الأمور المألوفة في لبنان، بالنظر إلى الجهود الضخمة التي تبذلها الحكومة لإعادة بناء الهياكل الأساسية. وخلال العقد الماضي، ولا سيما خلال التسعينات، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطاً، على الأخص، بالإنفاق الحكومي الواسع النطاق على أنشطة إعادة البناء اللاحقة للنزاعات. ومع أن لبنان كان، حسب الاحتمالات، مضطراً خلال هذه الفترة إلى اتباع سياسة مالية **توسعية**، أحدث التضخم الكبير لحجم القطاع العام في هذا البلد أثراً مدمراً أصاب الاقتصاد بمجمله. وقد حصل ارتفاع وهبوط في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات، لكن هذه المعدلات ظلت قريبة من الصفر خلال العقد الماضي. كما أوقعت السياسة المالية **التوسعية** ضغطاً شديداً على معدل الفائدة الحقيقي، ونتج عن ذلك تحول خدمة الديون إلى عبء هائل وحصول عجز متكرر في الميزانيات. وتبين النتائج التجريبية التي انتهى إليها هنا أن الإنفاق العام الأمثل يساوي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا بد للحكومة من اتخاذ تدابير تخفض، في المستقبل القريب، الإنفاق العام على خدمة الديون؛ فهذه التدابير ستساعد لبنان على احتواء العجز المتكرر في ميزانيات الدولة وستحفز النمو الاقتصادي المحلي. وينطبق الأمر نفسه على الجمهورية العربية السورية، حيث القطاع العام ضخم دائماً. فالحكومة تهيمن على الاقتصاد، ولا تترك فيه محلاً لاستهلاك واستثمار القطاع الخاص. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية والفعالية، وحدوث تقلص في نمو الاقتصاد السوري. ويلزم، في الجمهورية العربية السورية، إجراء تغييرات هيكلية ترشد الإنفاق العام وتعزز مبادرات القطاع الخاص.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تتخطى النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية المستويات التي تقترن بالنمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي. ففي الكويت، بلغ متوسط الإنفاق الحكومي 37 في المائة من هذا الناتج، قياساً بنسبة مثلى هي 27 في المائة. ويواجه هذا البلد بعضاً من التحديات التي يواجهها لبنان؛ ففي كلا الحالين، يتحمل الاقتصاد تبعات الحرب وإعادة الإعمار. ومنذ مطلع التسعينات، تجري **الحكومة** الكويتية إنفاقاً مفرطاً لإعادة بناء هياكلها الأساسية المدمرة. وفي المملكة العربية السعودية، يبلغ متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 29 في المائة، بينما تبلغ النسبة المثلى 24 في المائة **وبينما** تبلغ هاتان النسبتان 16 و13 في المائة، على التوالي،

في الإمارات العربية المتحدة. وفي البلدان الثلاثة جميعاً، يؤدي قطاع النفط دوراً مهيماً في النمو الاقتصادي، وهي كلها تحتاج إلى المضي قدماً في تنويع اقتصاداتها وتركيز المزيد من الاهتمام على قطاعي الصناعة والخدمات. فتقليص الضخامة النسبية لقطاع النفط وتخفيض الاعتماد القوي على إيرادات النفط من شأنهما أن يقللا تعرض هذه الاقتصادات لتقلب أسعار النفط وعائداته، فيحميها من العواقب الوخيمة لهبوط أسعار النفط وطلبه على المستوى العالمي. كما ان من شأن زيادة الاعتماد على المبادرة الخاصة أن تحد من القصور الاقتصادي النسبي الناشئ من القطاع العام وأن تعزز النمو والإنتاجية. وتنفرد البحرين بأن القطاع العام لديها يبدو أصغر مما يلزم للنمو الأمثل. ويسعى هذا البلد جاهداً لخصخصة بعض الهيئات العامة ولتنويع اقتصاده من أجل تقليل اعتماده على قطاع النفط.

رابعاً - الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة

منذ ثمانينات القرن العشرين وأداء النمو في منطقة الإسكوا مخيب للآمال. فالاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال الاستثمار ظلت، بالقيم النسبية، قليلة جداً، واضطراب البيئة السياسية مستمر في إضعاف آمال النمو. ثم ان ظروف سوق العمل تتدهور بمعدل مقلق منذ أوائل التسعينات. وضمن إطار السعي إلى التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة، تحدد هذه الدراسة عوامل الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تعزز النمو في المنطقة. وبعد إلقاء نظرة عامة على آخر تطورات هذا الاقتصاد، يستخدم الجزء التجريبي من هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات مجموعات الدول لتحديد وتوقع المتغيرات التي توضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا. فهذا النموذج، إذ يعارض الاقتناع الواسع الانتشار الذي مفاده أن الاستثمار وتكون رأس المال هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي، يرى أن الإنفاق العام هو القوة المحركة الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في غالبية بلدان الإسكوا. وفي بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً، تواصل العائدات النفطية أداء دور هام في حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يبدو أنه ليس للصادرات محل يذكر في نموذج النمو. فتراكم رأس المال، والاستثمار بأشكاله المختلفة (وضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافز المالية)، لم يحققا بعد للبلدان الأعضاء أي منافع هامة فيما يتصل بالنمو، إذ أن آمال التنمية في هذه المجالات تضعف نتيجة لاضطراب البيئة السياسية في المنطقة. ثم أن الوضع في العراق لا يبدو حتى الآن مضبوطاً، والنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني الحالي يمر بفترات من التصعيد الخطر. وبالنظر إلى التدهور الثابت لأحوال البيئة السياسية الإقليمية، يستبعد تماماً أن تتحسن آفاق الاستثمار قريباً.

وخلال العقد الماضي، تدهورت أحوال سوق العمل في منطقة الإسكوا تدهوراً شديداً. فعرض العمالة كان يتجاوز طلبها، ومستويات المهارة ظلت منخفضة نسبياً، وإيجاد الوظائف في البلدان الأعضاء كان قليلاً جداً. ثم ان معدلات البطالة أخذت في الارتفاع، و"نزوح الأدمغة" يحصل على نطاق واسع لأن الكثيرين من الفنيين المؤهلين في المنطقة يغادرونها بحثاً عن فرص عمل أفضل في البلدان الغربية ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، قارب متوسط معدلات البطالة بين الشباب 20 في المائة، بينما استمر تزايد القوى العاملة الأجنبية غير الماهرة في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً. ولا بد من إعطاء الأولوية لتعزيز مهارات الأيدي العاملة وإنتاجيتها بغية تمكين البلدان الأعضاء من جني المنافع المحتملة لتحسين ظروف العمل وكذلك، على نحو أوسع نطاقاً، من المساهمة في النمو الاقتصادي.

وتدل النتائج التجريبية التي انتهت إليها الدراسة على أنه، بينما نجح الأردن ومصر في تصغير القطاع العام فيهما بواسطة تنفيذ برامج خصخصة شاملة، سيحتاج كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى تغييرات هيكلية جديّة لإنقاذ الإنفاق الحكومي، وخصوصاً الإنفاق على خدمة الديون. كما ان البلدين يحتاجان إلى ترشيد موارد القطاع العام وإجراء إصلاحات مؤسسية لتحسين استرداد النفقات وزيادة الفعالية. والمفترض في تخفيض الإنفاق العام (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وعبء الديون في البلدين أن يخفف من التزامات خدمة الديون، ويساعد على حل مشكلة عجز الميزانية المتكرر (وإزالة الأضرار الناجمة عنه) وأن يفضي، في النهاية، إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويضاف إلى ذلك ان تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سيخفف الضغط عن أسعار الفائدة في لبنان فيحفز القطاع الخاص على الاستهلاك والاستثمار.

ولا تزال الاقتصادات الأقل تنوعاً ضعيفة جداً في مواجهة التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط وعائداته. فإيرادات النفط والنفقات الحكومية تشكل العاملين الرئيسيين اللذين يتحكمان بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفئة الفرعية. وقطاع النفط يقرّم كل القطاعات الاقتصادية الأخرى في غالبية دول الخليج. ولا بد للإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية من أن تنوع اقتصاداتها فتوسّع دور قطاعي الصناعة والخدمات. كذلك تحتاج هذه البلدان إلى تخفيض اعتمادها على الأيدي العاملة الأجنبية، وإلى الاستثمار في تنمية المهارات الملائمة لدى القوى العاملة المحلية. كما ان زيادة المساواة بين الجنسين يمكن أن تفيد في تقليل الاعتماد على العمال الأجانب في المنطقة.

المرفق الأول

مصادر البيانات

استمدت البيانات السنوية الخاصة بفترة 1980-2003، إجمالاً، من منشور البنك الدولي *World Development Indicators*، ومن منشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics*، إضافة إلى مصادر وطنية مختلفة وإلى التقديرات والتوقعات التي تجريها الإسكوا.

ألف - البحرين

استمدت البيانات الخاصة بالبحرين من مصادر مختلفة. وأخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 من الردود التي قدمت على استبيان (رقم 23) أرسلته الإسكوا إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 فهو من تقديرات الإسكوا. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*. وأما الرقم الخاص بالإنفاق الحكومي خلال عام 2003 فهو من توقعات الإسكوا.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط، والوكالة الدولية للطاقة، ومصادر ثانوية. وتستند الأرقام الخاصة بعام 2003 إلى تقديرات وردت من وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين ومن مؤسسة نقد البحرين (شباط/فبراير 2003).

باء - الكويت

استمدت البيانات الخاصة بالكويت من مصادر مختلفة. وتستند أرقام الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 إلى الردود التي قدمت على استبيان أرسلته الإسكوا إلى وزارة التخطيط. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنشور صندوق النقد الدولي و *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة ومصادر ثانوية. وتستند الأرقام الخاصة بعام 2003 إلى تقديرات أجرتها الإسكوا.

جيم - عُمان

استمدت البيانات الخاصة بعُمان من مصادر مختلفة. وأرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 هي الأرقام التي نشرها البنك المركزي العُماني ووزارة الاقتصاد الوطني العُماني. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنتشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة وإلى النشرة الشهرية التي يصدرها موقع وزارة الاقتصاد الوطني على الإنترنت.

د- قطر

استمدت البيانات الخاصة بقطر من مصادر مختلفة. وتستند أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 إلى الردود التي قدمت على استبيان أرسلته الإسكوا إلى مجلس التخطيط. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنتشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة ومصادر ثانوية. ونقحت أرقام الصادرات النفطية لفترة 1999-2002 استناداً إلى بيانات تضمنتها نشرة الوطني الاقتصادية، أيلول/سبتمبر 2003، التي يصدرها بنك قطر الوطني.

هاء- المملكة العربية السعودية

استمدت البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية من مصادر مختلفة. وتستند أرقام الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 إلى الردود التي قدمت على استبيان أرسلته الإسكوا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنتشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة ومصادر ثانوية. والرقم الخاص بعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا.

واو- الإمارات العربية المتحدة

استمدت البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة من مصادر مختلفة. وتستند أرقام الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 إلى الردود التي قدمت على استبيان أرسلته الإسكوا إلى وزارة التخطيط. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*.

واستخرجت أرقام عائدات النفط لفترة 1980-1998 من عدد من المصادر شمل: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (أعداد مختلفة)؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، التقرير الإحصائي السنوي وتقرير الأمين العام السنوي (أعداد مختلفة)؛ ومنشور صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics Yearbook, 1998*. واستمدت البيانات الخاصة بفترة 1998-2002 من مجلة النفط والغاز (شباط/فبراير 2003)، استناداً إلى مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة ومصادر ثانوية. ونقحت الأرقام الخاصة بعامي 2001 و2002 استناداً إلى البيانات المنشورة في النشرة الإحصائية ربع السنوية التي يصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، المجلد 23، العدد 2 (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2003).

زاي - مصر

استمدت البيانات الخاصة بمصر من مصادر مختلفة. واستخرجت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 من البيانات المنشورة على موقعي الإنترنت الخاصين بالبنك المركزي المصري ووزارة التجارة الخارجية المصرية. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*. وأخذت البيانات الخاصة بالصادرات الإجمالية خلال فترة 1980-2002 من منشور صندوق النقد الدولي *Direction of Trade Statistics* (تشرين الأول/أكتوبر 2003)؛ والرقم الخاص بعام 2003 هو من توقعات الإسكوا.

حاء - الأردن

استمدت البيانات الخاصة بالأردن من مصادر مختلفة. وأخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 من موقعي الإنترنت الخاصين بالبنك المركزي الأردني وبدائرة الإحصاءات العامة في الأردن. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*. واستخرجت البيانات الخاصة بالصادرات الإجمالية لفترة 1980-1998 من منشور صندوق النقد الدولي *Direction of Trade Statistics* (تشرين الأول/أكتوبر 2003)؛ والرقم الخاص بعام 2003 هو من توقعات اللجنة.

طاء - لبنان

استمدت البيانات الخاصة بلبنان من مصادر مختلفة. وأخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 من منشور صندوق النقد الدولي *World Economic Outlook: Growth and Institutions* (نيسان/أبريل 2003). والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International Financial Statistics*. واستخرجت الأرقام الخاصة بالصادرات الإجمالية لفترة 1980-2002 من منشور صندوق النقد الدولي *Direction of Trade Statistics* (تشرين الأول/أكتوبر 2003)؛ والرقم الخاص بعام 2003 هو من توقعات الإسكوا.

ياء - الجمهورية العربية السورية

استمدت البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية من مصادر مختلفة. وأخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الخاصة بفترة 1980-2002 من الردود التي قدمت على استبيان أرسلته الإسكوا إلى مصرف سورية المركزي، ومن منشور *World Economic Outlook*، الذي يصدره صندوق النقد الدولي مرتين في السنة. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2003 هو من تقديرات الإسكوا، بينما الإنفاق الحكومي خلال العام نفسه هو من توقعات اللجنة. وقد حوّلت القيم إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف الذي ينشر في *International*

Financial Statistics. واستخرجت البيانات الخاصة بالصادرات الإجمالية لفترة 1980-2002 من منشور صندوق النقد الدولي *Direction of Trade Statistics* (تشرين الأول/أكتوبر 2003)؛ والرقم الخاص بعام 2003 هو من توقعات الإسكوا.

المرفق الثاني

نتائج اختبارات جذور الوحدات

جدول المرفق 1 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للبحرين

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	2.61-	0.11-	2.47-	0.31-	0.51	0.34-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	(*)3.89-	1.83-	(**)4.91-	(**)6.21-	0.79-	(**)5.05-	فيليبس-بيرون (PP FD) الثابت
3.73-	2.99-	(*)3.04-	1.03-	1.14-	0.70-	0.54-	(*)2.99	فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	2.99-	(**)3.92-	0.66-	(**)5.08-	(**)4.26-	0.17	(**)4.07-	فيليبس-بيرون (PP FD) الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
4.41-	3.62-	2.32-	0.35-	2.27-	0.93-	0.22	0.29-	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	1.30-	2.52-	2.94-	(**)4.57-	1.65-	(*)3.74-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD) الثابت
3.76-	2.99-	2.15-	0.03	1.42-	0.95-	0.64	2.21	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.01-	1.78-	0.99-	(*)3.21-	2.94-	0.23-	2.41-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريّة التي تقول بعدم وجود متبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متكامل مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -3.88 بلا اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -4.64 مع اتجاه.

جدول المرفق 2 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للكويت

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	(**)13.29-	(**)233-	3.51-	2.62-	(**)17.49-	3.21-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.41-	3.62-	-	-	(**)5.73-	(**)5.07-	-	(*)4.40-	فيليبس-بيرون (PP FD) الثابت
3.73-	2.99-	(**)13.68-	(**)175-	2.05-	1.98-	(**)17.56-	1.19-	فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.74-	2.99-	-	-	(**)5.81-	(**)4.45-	-	(**)4.54-	

جدول المرفق 2 (تابع)

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني								
4.41-	3.62-	1.62-	2.29-	3.61-	2.59-	1.55-	3.73- (**)	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	5.15- (**)	3.15-	4.87- (**)	7.26- (**)	5.62- (**)	4.90- (**)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
الثابت								
3.74-	2.99-	1.70-	1.93-	1.86-	1.68-	1.46-	1.55-	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	4.40- (**)	3.64- (*)	5.01- (**)	5.99- (**)	5.26- (**)	5.03- (**)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = بعرف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريية التي تقول بعدم وجود منبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) الشرطة القصيرة (-) تعني أن البيانات لا تنطبق.

جدول المرفق 3 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة ليمان

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني								
4.39-	3.61-	1.07-	2.90-	2.07-	2.71-	1.77-	2.90-	اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.41-	3.62-	0.79-	5.52- (**)	4.50- (**)	6.45- (**)	5.35- (**)	4.43- (**)	فيليبس-بيرون (PP FD)
الثابت								
3.73-	2.99-	2.19-	0.64-	0.57-	1.61-	0.19-	0.22-	فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.74-	2.99-	0.36-	5.66- (**)	4.60- (**)	6.23- (**)	5.14- (**)	4.55- (**)	فيليبس-بيرون (PP FD)
الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني								
4.41-	3.62-	1.33-	3.02-	1.95-	2.49-	2.23-	3.59-	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	0.62-	3.55- (**)	2.74-	5.10- (**)	2.47-	4.59- (**)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
الثابت								
3.74-	2.99-	2.07-	0.85-	0.86-	0.98-	0.15-	0.41-	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	0.64-	3.56- (*)	2.82-	4.97- (**)	2.31-	4.71- (**)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = بعرف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريية التي تقول بعدم وجود منبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار ديكي- فولر المزيد: نسبة النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي متكاملة مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي- فولر المزيد هو 3.04 مع

اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي- فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي- فولر المزيد هو 4.27 مع اتجاه و- 4.27 بلا اتجاه.

جدول المرفق 4 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة لقطر

قيم ماكينز الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	0.16-	3.12-	..	0.57-	1.46-	1.51-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
4.41-	3.62-	2.13-	6.74- (**)	..	7.15- (**)	6.33- (**)	3.78- (*)	الثابت فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
3.73-	2.99-	2.07-	0.91-	..	0.32-	0.03-	1.90	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	2.13-	5.48- (**)	..	4.55- (**)	5.09- (**)	2.39-	الثابت اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
4.41-	3.62-	1.16-	1.79-	..	1.39-	0.07-	1.73-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
4.44-	3.63-	3.57- (*)	4.13- (*)	..	7.11- (**)	3.14-	3.41-	الثابت اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	2.76-	0.08	..	0.45-	0.95	1.04	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
3.76-	3.00-	2.21-	3.00- (*)	..	4.06- (**)	1.86-	2.46-	

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M₂) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود متغيرات على مستوى ال- 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (***) وجود رفض قوي على مستوى ال- 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متكامل مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار فيليبس-بيرون هو -6.92 بلا اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي- فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (1) مع اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة ومع قيمة حرجة هي -3.25، وهو أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي- فولر المزيد يبلغ -5.43 بلا اتجاه؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي- فولر المزيد: نسبة النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي- فولر المزيد هو -4.86 في المائة مع اتجاه و- 4.94 بلا اتجاه.

جدول المرفق 5 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للمملكة العربية السعودية

قيم ماكينز الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	2.94-	3.46-	2.25-	2.37-	2.20-	3.74- (*)	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
4.41-	3.62-	1.79-	3.58-	3.92- (*)	4.39- (*)	4.68- (**)	-	الثابت فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
3.73-	2.99-	3.16- (*)	3.05-	1.28-	2.57-	1.53-	0.72-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	-	3.70- (*)	3.86- (**)	3.65- (*)	4.33- (**)	2.47-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني

4.41-	3.62-	3.32-	3.67 ^(*)	3.16-	5.13 ^(**)	2.48-	6.86 ^(**)	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	1.27-	-	3.33-	-	2.73-	-	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)

جدول المرفق 5 (تابع)

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الثابت
%1	%5							
3.74-	2.99-	2.67-	2.93-	1.87-	4.42 ^(**)	1.68-	0.98-	اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	2.20-	3.46 ^(*)	3.39 ^(*)	-	2.38-	3.21 ^(*)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريّة التي تقول بعدم وجود متبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متكامل مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار فيليبس-بيرون هو 9.24 بلا اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد، تبلغ نسبة النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو 3.67 بلا اتجاه و-3.75 بلا اتجاه؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (1) مع اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي 3.25 في المائة؛ (ح) تقييد علامة الشرطة القصيرة (-) بأن البيانات لا تنطبق.

جدول المرفق 6 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
%1	%5							
4.39-	3.61-	1.95-	4.15 ^(*)	0.17-	2.76-	1.68-	1.74-	اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.41-	3.62-	3.94 ^(*)	4.54 ^(**)	3.84 ^(*)	5.43 ^(**)	5.28 ^(**)	4.63 ^(**)	فيليبس-بيرون (PP FD)
3.73-	2.99-	1.11-	3.49 ^(*)	0.38-	2.21-	1.91-	1.11	الثابت فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.74-	2.99-	4.05 ^(**)	4.83 ^(**)	3.88 ^(**)	5.06 ^(**)	4.91 ^(**)	3.48 ^(*)	فيليبس-بيرون (PP FD)
4.41-	3.62-	1.99-	3.86 ^(*)	1.43-	3.18-	1.34-	2.56-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	1.50-	5.81 ^(**)	3.94 ^(*)	5.34 ^(**)	2.67-	3.96 ^(*)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	1.08-	1.91-	1.26-	2.14-	2.06-	0.71	الثابت اختبار ديكي- فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	1.78-	5.97 ^(**)	3.45 ^(*)	4.93 ^(**)	2.23-	3.08 ^(*)	ديكي- فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريّة التي تقول بعدم وجود متبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد:

نسبة النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي متكاملة مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -3.41 مع اتجاه و-3.60 بلا اتجاه.

جدول المرفق 7 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة لمصر

قيم ماكينز الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	1.78-	2.28-	1.64-	2.56-	2.11-	2.55-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
4.41-	3.62-	2.36-	2.76-	4.17- ^(*)	5.46- ^(**)	3.39-	6.00- ^(**)	الثابت فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
3.73-	2.99-	1.52-	1.42-	0.72-	1.93-	0.29-	0.015-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	2.09-	2.79-	4.02- ^(**)	5.59- ^(**)	3.29- ^(*)	6.08- ^(**)	الثابت اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
4.41-	3.62-	2.07-	3.14-	2.00-	2.30-	2.66-	2.21-	الثابت اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
4.44-	3.63-	2.20-	3.22-	1.84-	1.98-	2.58-	3.09- ^(**)	الثابت اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	1.42-	2.06-	0.94-	1.73-	1.38-	0.30	الثابت اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
3.76-	3.00-	1.94-	3.29- ^(*)	1.77-	2.32-	2.49-	3.16- ^(*)	

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M₂) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود متغيرات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (**) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي متكاملة مع الترتيب 1، أي أولاً (1)، مع اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة ومع قيمة حرجة هي -3.24 (و) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة النفقات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء هذا الاختبار هو -3.40 مع اتجاه و-3.50 بلا اتجاه؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2) حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -4.50 مع اتجاه و-4.35 بلا اتجاه؛ (ح) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر هو -4.02 مع اتجاه و-4.01 بلا اتجاه.

جدول المرفق 8 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للأردن

قيم ماكينز الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
4.39-	3.61-	1.72-	1.67-	1.83-	2.73-	1.17-	1.26-	الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
4.41-	3.62-	1.93-	4.86- ^(**)	5.47- ^(**)	7.43- ^(**)	5.23- ^(**)	2.93-	الثابت فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار فيليبس-بيرون (PP FD)
3.73-	2.99-	2.45-	1.51-	0.75-	2.96-	0.90-	0.45	الثابت اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
3.74-	2.99-	2.09-	4.45- ^(**)	5.61-	6.96- ^(**)	4.64- ^(**)	2.79-	

فيليبس-بيرون (PP FD)

الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني								
4.41-	3.62-	1.69-	2.12-	1.72-	1.72-	1.28-	1.78-	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	1.99-	(*)3.70-	2.83-	3.41-	2.66-	2.70-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)

جدول المرفق 8 (تابع)

قيم ماكينز الحرجة								
		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							الثابت
3.74-	2.99-	2.31-	1.87-	1.16-	2.37-	1.20-	0.39	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	1.96-	(*)3.20-	2.88-	(*)3.32-	2.12-	2.38-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفوية التي تقول بعدم التعادلية على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (***) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مندمج بالنوع 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار فيليبس-بيرون هو -5.49 مع اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (1) مع اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي -2.63؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -3.29 بلا اتجاه؛ (ح) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الإنفاق الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -5.22 مع اتجاه و-5.21 بلا اتجاه؛ (ط) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (1) مع اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي -3.25؛ (ي) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2) حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -5.67 مع اتجاه؛ (ك) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (1) بلا اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي -2.64.

جدول المرفق 9 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للبنان

قيم ماكينز الحرجة								
		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	(النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي) ²	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النققات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
4.39-	3.61-	2.18-	2.41-	0.34-	1.59-	2.29-	2.05-	اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.41-	3.62-	3.03-	(*)3.80-	(**)7.54-	(**)5.12-	(*)3.81-	2.56-	فيليبس-بيرون (PP FD)
								الثابت
3.73-	2.99-	1.61-	2.49-	0.78-	0.98-	2.38-	0.17-	فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.74-	2.99-	(*)3.07-	(**)3.83-	(*)3.48-	(**)4.55-	(**)3.77-	2.62-	فيليبس-بيرون (PP FD)
								الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
4.41-	3.62-	2.73-	3.22-	0.32	2.42-	3.07-	2.64-	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	3.27-	(*)4.20-	(*)4.24-	(**)4.66-	(*)3.57-	2.50-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
								الثابت
3.74-	2.99-	1.86-	(*)3.33-	0.54-	2.68-	3.19-	0.54-	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	(*)3.37-	(**)4.32-	1.21-	(*)3.71-	(*)3.68-	2.67-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريّة التي تقول بعدم وجود متبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (***) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار فيليبس-بيرون: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متكامل مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار فيليبس-بيرون هو -5.81 مع اتجاه و-5.76 بلا اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (2)، حيث إحصاء ديكي-فولر المزيد هو -5.43 مع اتجاه؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (1) بلا اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة ومع قيمة حرجة هي -2.64؛ (ح) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر هو -4.86 بلا اتجاه.

جدول المرفق 10 - اختبارات جذور الوحدات بالنسبة للجمهورية العربية السورية

قيم ماكينن الحرجة		العرض النقدي/الناتج المحلي الإجمالي	النققات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي ²	الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي	عائدات النفط	النققات الحكومية/الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
%1	%5							
								الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
4.39-	3.61-	2.29-	2.46-	2.20-	2.11-	2.09-	1.55-	اختبار فيليبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
4.41-	3.62-	4.52- (**)	5.01- (**)	4.15- (*)	4.45- (**)	5.22- (**)	5.44- (**)	فيلبس-بيرون (PP FD)
								الثابت
3.73-	2.99-	2.16-	2.70-	1.01-	2.28-	2.28-	0.45	فيلبس-بيرون (PP) الاختلاف الأول في اختبار
3.74-	2.99-	4.37- (**)	4.93- (**)	4.20- (**)	4.41- (**)	5.01- (**)	5.14- (**)	فيلبس-بيرون (PP FD)
								الاتجاه الثابت والاتجاه الزمني
4.41-	3.62-	2.50-	2.95-	2.55-	2.97-	2.49-	1.72-	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
4.44-	3.63-	3.39-	3.21-	2.87-	4.87- (**)	2.88-	3.23-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)
								الثابت
3.74-	2.99-	2.06-	3.16- (*)	1.11-	3.14- (*)	2.91-	0.71	اختبار ديكي-فولر المزيد (ADF) الاختلاف الأول في اختبار
3.76-	3.00-	3.21- (*)	3.19- (*)	3.01- (*)	4.87- (**)	2.76-	2.90-	ديكي-فولر المزيد (ADF FD)

ملاحظات: (أ) العرض النقدي (M_2) = يعرّف بالأوراق والقطع النقدية المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية التي لا تعود بفوائد، وحسابات الادخار؛ (ب) الأرقام الواردة بين قوسين تمثل أطوال الفترات ذاتها على أساس معيار أكايكي للمعلومات (AIC)؛ (ج) النجيمة الواحدة (*) تدل على رفض الفرضية الصفريّة التي تقول بعدم وجود متبقيات على مستوى الـ 5 في المائة من الضخامة، بينما تعني النجيمتان (***) وجود رفض قوي على مستوى الـ 1 في المائة؛ (د) بالنسبة لغالبية المتغيرات، لا يكون للاتجاه الزمني قيمة تذكر من الناحية الإحصائية؛ (هـ) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متكامل مع الترتيب 2، أي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -5.64 مع اتجاه؛ (و) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أولاً (1) بلا اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي -2.64؛ (ز) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الإنفاق الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر هو -4.75 مع اتجاه؛ (ح) استناداً إلى اختبار ديكي فولر المزيد: نسبة الإنفاق الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (1) بلا اتجاه عند مستوى 10 في المائة من الضخامة، ومع قيمة حرجة هي -2.64؛ (ط) استناداً إلى اختبار ديكي-فولر المزيد: نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي هي أولاً (2)، حيث إحصاء اختبار ديكي-فولر المزيد هو -3.99 مع اتجاه.

المراجع

- Barro, R. 1997. *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study*. Cambridge, Massachusetts, and London, The MIT Press.
- Barro, R., and X. Sala-I-Martin. 1999. *Economic Growth*. Cambridge, Massachusetts, and London, The MIT Press; originally published by McGraw-Hill, Inc., 1995.
- Chadha, B., and E. Prasad. 1997. "Real exchange rate fluctuations and the business cycle: evidence from Japan". *IMF Staff Papers*, vol. 44, No. 3 (September). Pp. 328-355.
- Engle, R., and C. Granger. 1987. "Cointegration and error correction: representation, estimation, and testing". *Econometrica*, vol. 55, No. 2 (March). Pp. 251-276.
- Ostry, J., and A. Rose. 1992. "An empirical evaluation of the macroeconomic effects of tariffs". *Journal of International Money and Finance*, vol. 11, No. 1. Pp. 63-79.
- Perron, P. 1989. "The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis". *Econometrica*, vol. 57, No. 6 (November). Pp. 1,361-1,401. Also: "Erratum". 1993. *Econometrica*, vol. 61. Pp. 248-249.
- Perron, P. 1997. "Further evidence on breaking trend function in macroeconomic variables". *Journal of Econometrics*, vol. 80, No. 2. Pp. 355-385.